

Distr.: General
11 February 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والثلاثون

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية*

موجز

أوشكت الحرب أن تدخل عامها السادس لكن أهوالها قائمة أبداً وتعم كل مكان. وقد دُمّرت حياة السوريين، من رجال ونساء وأطفال، لأنهم يعانون دمار بلدهم ودمار الفسيفساء السوري. ومع اشتداد النزاع، يظل المدنيون أول الضحايا ويشكلون، في كثير من الأحيان، هدفاً لهجمات متعمدة من جانب الأطراف المتحاربة.

وما زالت الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مستمرة دون هوادة، يزيد من خطورتها الإفلات الواضح جداً من العقاب. ولم تلق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أي بال حتى الآن وما زالت غير منفذة. وما زالت تُرتكب جرائم ضد الإنسانية على أيدي القوات الحكومية والدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية). كما أن جرائم الحرب التي يرتكبها المتحاربون متفشية.

إن توجيه نداء من أجل السلام أمر ملحّ للغاية. ويجب الإبقاء على الزخم لضمان بدء عملية تشمل الجميع ويقودها السوريون من أجل إنهاء النزاع المسلح والانتقال نحو السلام. وإن المحاسبة جزء أساسي من هذه العملية.

ويظل ضمان وصول المساعدات الإنسانية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية يتصف بأهمية قصوى. وتتحمل الجهات الفاعلة المحلية والدولية، مع أنصارها الأساسيين، مسؤولية مشتركة في جعل هذه العملية توفّي ثمارها، في الوقت الذي تقوم فيه بمنع انتشار الإرهاب والعنف المتطرف في المنطقة.

* تعمم مرفقات هذا التقرير بالصيغة التي وردت بها.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-01721(A)



* 1 6 0 1 7 2 1 *

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٣	ألف - التحديات
٣	باء - المنهجية
٣	ثانياً - السياق السياسي
٥	ثالثاً - ديناميات النزاع
٨	رابعاً - تدمير بلد
٨	ألف - تدمير المدن والبلدات والقرى
١٢	باء - الهجمات على مرافق الرعاية الطبية
١٤	جيم - الهجمات على مرافق التعليم
١٥	دال - الهجمات على الأماكن العامة
١٦	هاء - قطع الكهرباء والماء
١٧	واو - تدمير التراث الثقافي
١٨	خامساً - تدمير أمة
١٨	ألف - استهداف النسيج الاجتماعي
٢٠	باء - تمزيق النسيج الطائفي
٢٣	جيم - تدمير الشروط الأساسية للحياة
٢٥	دال - تفكيك الاقتصاد
٢٦	سادساً - الأسواق السرية
٢٧	سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات
٢٧	ألف - الاستنتاجات
٢٩	باء - التوصيات

Annexes

page

I.	Correspondence with the Government of the Syrian Arab Republic	33
II.	Damage assessment of Omar Ibn al-Khattab mosque, Jisr al-Shugur (Idlib)	35
III.	Damage assessment of Husseiniya (Hasakah)	36
IV.	Damage assessment of Al-Eis field hospital (Aleppo)	37
V.	Damage assessment of Palmyra ruins (Homs)	38
VI.	Security Council resolutions on the Syrian Arab Republic	39
VII.	Map of the Syrian Arab Republic.....	40

أولاً - مقدمة

١- تعرض لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٢، النتائج التي توصلت إليها استناداً إلى تحقيقات أجرتها في الفترة من ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦^(١). وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقارير السابقة للجنة (انظر S-17/2/Add.1 وA/HRC/19/69 وA/HRC/21/50 وA/HRC/22/59 وA/HRC/23/58 وA/HRC/24/46 وA/HRC/25/65 وA/HRC/27/60 وA/HRC/30/48).

ألف - التحديات

٢- تبقى تحقيقات اللجنة مبتورة بسبب عدم السماح لها بالوصول إلى الجمهورية العربية السورية (انظر المرفق الأول).

باء - المنهجية

- ٣- استندت المنهجية التي استخدمتها اللجنة إلى الممارسات المتبعة عادة في لجان التحقيق وفي التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان. واعتمدت اللجنة، في المقام الأول، على الروايات المباشرة.
- ٤- وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى ٤١٥ مقابلة أجريت في المنطقة وانطلاقاً من جنيف.
- ٥- وقد جُمعت صور، وتسجيلات فيديو، وصور ملتقطة بواسطة برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الساتلية (UNOSAT) وسجلات طبية، وحُللت. وتشكل التقارير الواردة من الحكومات والمصادر غير الحكومية، والتحليلات الأكاديمية وتقارير الأمم المتحدة، جزءاً من هذا التحقيق.
- ٦- وتُستوفى قاعدة الإثبات عندما تكون لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحوادث قد وقعت على النحو الموصوف.

ثانياً - السياق السياسي

٧- توفرت مؤخراً فرص نادرة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، وخاصة من خلال مباحثات فيينا الأخيرة. وإن ازدياد الانخراط الإقليمي والدولي في الدينامية السورية الداخلية قد خلق فرصاً ولكنه أكد أيضاً وجود تحديات جسيمة أمام التوصل إلى حل سياسي دائم.

(١) أعضاء اللجنة هم: باولو سيرجو بينهيرو (الرئيس)، وكارين كونيغ أبوزيد، وفيتيت مونتايرون، وكارلا ديل بونتي.

٨- وعُقدت السلسلة الأولى من محادثات فيينا، التي حضرها وزراء خارجية ١٧ دولة، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر^(٢). وفي الإعلان الذي اعتمد عند انتهاء المحادثات، دعا المشاركون، بوجه خاص، إلى "تشكيل حكومة شاملة للجميع وغير طائفية على أن يعقب تشكيلها إجراء انتخابات. وشددوا على أن "سوريا هي التي تملك وتقود هذه العملية السياسية". كما دعوا، بالتوازي مع العملية السياسية، إلى وقف لإطلاق النار تتولى الأمم المتحدة رعايته ورصده. وعلى الرغم من أن إعلان فيينا يقتبس بعض عناصره من بيان جنيف الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢، فقد ولد فيما بين الأطراف زخماً سياسياً هي في أشد الحاجة إليه.

٩- واستؤنفت المحادثات في فيينا يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر مع نفس الجهات المشاركة ولكن تحت رعاية المجموعة الدولية لدعم سوريا، ومع إشراك جامعة الدول العربية. وقدمت مجموعة الدعم، في بيانها، تفسيراً لإعلان فيينا وعرضت مهلة زمنية محددة للانتقال السياسي والانتخابات قدرها ١٨ شهراً. وحدد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موعداً للمفاوضات الرسمية بين الحكومة والمعارضة. ورحبت مجموعة الدعم، مع المبعوث الخاص للأمين العام المعني بسوريا، ستافان دي ميستورا، بالجهود الهادفة إلى "جمع أوسع طيف ممكن من المعارضة يختاره السوريون ليقرر ممثليه في عملية التفاوض".

١٠- وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عُقد اجتماع للمعارضة في الرياض بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن مبادئ التفاوض مع حكومة الجمهورية العربية السورية. وشدد المشاركون، في بيانهم الختامي، على استعداد المعارضة للانخراط في مفاوضات فيما بين السوريين، ولكنهم أصرّوا على أن تتخذ الحكومة سلسلة من تدابير بناء الثقة كدليل حسن نية قبل إمكان إجراء المفاوضات. ودعوا أيضاً إلى تنحي الرئيس السوري قبل بدء أية مرحلة انتقالية. وتم بعد ذلك إنشاء لجنة عليا للتفاوض تتألف من ٣٤ عضواً. وتشمل اللجنة ممثلين عن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، ولجنة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي، وجماعات مسلحة.

١١- وفي موازاة مؤتمر الرياض، عُقد في ديريك، في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، اجتماع يمثل القوات الديمقراطية السورية (SDF) - وهي قوات تهمين عليها وحدات حماية الشعب الكردي (YPG) وتضم حلفاء لها من بين جماعات مسلحة عربية وآشورية - وجماعات أخرى من المعارضة. وتم عقب ذلك إنشاء كيان سياسي هو الجمعية السورية الديمقراطية ليمثل المجموعة.

١٢- وشكّل اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بالإجماع في ١٨ كانون الأول/ديسمبر تنويعاً ناجحاً لكلتا جولتي محادثات فيينا. ويعكس القرار الاتفاق بين الأعضاء الدائمين

(٢) ضمت الدول الممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، وتركيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وألمانيا، والعراق، وإيطاليا، ومصر، والأردن، ولبنان، وعمان، وقطر والإمارات العربية المتحدة. وحضر المحادثات أيضاً ممثلون عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

في مجلس الأمن على شروط الحل السياسي، على النحو المعرب عنه في إعلان فيينا والبيان الذي أدلت به المجموعة الدولية لدعم سوريا. ودعا المجلس أيضاً، في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، إلى اتخاذ سلسلة من تدابير بناء الثقة من جانب الأطراف، بما في ذلك إتاحة إمكانية وصول المعونة الإنسانية بدون عوائق وإطلاق سراح المعتقلين. على أنه لا تزال هناك فوارق هامة بين الأطراف فيما يتعلق بمصير الرئيس الأسد خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وقد حذر الأمين العام من أن تصبح المفاوضات رهينة لهذه المسألة وحدها.

١٣- وعلى الرغم من وجود توافق آراء إقليمي ودولي نسبي يدعم قوة الدفع الدبلوماسية الأخيرة، فإنه يجب تسوية قضايا معينة كي تحقق المفاوضات في جنيف بعض النجاح. وعلى وجه التحديد، طلب عدد من المجموعات السورية من المستقلين السوريين الذي لا يأتون حالياً تحت مظلة اللجنة العليا للتفاوض، بمن فيهم الأعضاء في الجمعية السورية الديمقراطية، المشاركة في المناقشات المباشرة مع حكومة الجمهورية العربية السورية. كما طلب أعضاء اللجنة العليا للتفاوض أن تتخذ الحكومة عدداً من تدابير بناء الثقة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) قبل أن يكون بالإمكان عقد أية مفاوضات. وعلى الرغم من التحديات القائمة، فإن الجهود التي بذلها المبعوث الخاص كانت مفيدة في جمع الأطراف معاً وتوليد توافق الآراء الضروري للزخم السياسي الأخير. وتظل مساعيها الحميدة حاسمة لدفع عملية مفاوضات جنيف نحو الأمام وللإبقاء على الزخم فيما بين الأطراف في الأشهر المقبلة. ووقت كتابة هذا التقرير، كان من المقرر أن تبدأ مباحثات السلام فيما بين السوريين في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

ثالثاً- ديناميات النزاع

١٤- في آذار/مارس ٢٠١٦، سيدخل النزاع القائم في الجمهورية العربية السورية عامه السادس، وهو نزاع يسبب معاناة غير محدودة لسكانها.

١٥- وقد تباينت شدة القتال بين مختلف المناطق تبعاً لهوية الأطراف المقاتلة والقيمة الاستراتيجية للأهداف موضع الرهان. وفي الأشهر الأخيرة، جرت أعنف الأعمال القتالية بين القوات الحكومية وحلفائها والثوار في محافظات اللاذقية وإدلب وحلب، وبين تنظيم الدولة الإسلامية وقوات وحدات حماية الشعب الكردي وحلفائها في الحسكة والرققة. ولم يتغير الوضع كثيراً في المحافظات الجنوبية بالرغم من عدم توقف المجامع.

١٦- وما زالت معظم أطراف النزاع تستخدم حرب حصار الأحياء والبلدات (وإن بدرجات متفاوتة) إلى جانب القصف المستمر. فقد فُرضت حالات حصار، حيثما سمحت الظروف التكتيكية بذلك، في محاولة لإرغام الخصم والسكان الذين يدعمونه على الاستسلام أو لانتزاع تنازلات سياسية.

١٧- وتحوّل النزاع إلى حرب بالوكالة متعددة الجوانب تديرها من الخارج شبكة معقدة من التحالفات. فقامت دول وكيانات، بل قام أفراد أيضاً، خارج الجمهورية العربية السورية، بدعم جميع الأطراف، وبتطوير قدراتهم العملية وأدائهم إلى حد كبير. والمفارقة هي أن الجهات الدولية والإقليمية التي تدفع ظاهرياً نحو إيجاد حل سلمي للحرب هي نفسها التي تواصل تصعيد الصراع العسكري.

١٨- وفي هذا الصدد، ازداد التدخل العسكري المباشر والنشط لدول خارجية. ويواصل التحالف الدولي، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ويضم عدداً من البلدان الغربية والعربية، عملياته الجوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وقدم دعماً جويّاً للعمليات العسكرية البرية التي قامت بها القوات الديمقراطية السورية في المحافظات الواقعة في شمال شرقي البلاد، فسهلت تقدمها إلى مسافة أبعد في الجنوب داخل المناطق التي يُسيطر عليها التنظيم. وواصلت الضربات الجوية للتحالف استهداف الموارد المالية والعملياتية للجماعة الإرهابية في دير الزور.

١٩- وكثف الاتحاد الروسي انخراطه من خلال نشر قوة جوية في اللاذقية بناءً على طلب قدمته حكومة الجمهورية العربية السورية، على ما ذُكر. ومنذ أن بدأت القوات الروسية ضرباتها الجوية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قدّمت - بالتنسيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية - دعماً جويّاً مباشراً للعمليات البرية التي تقوم بها قوات الدولة والمليشيات التابعة لها، الأمر الذي مكّنها من الانتشار إلى مناطق واسعة. واستهدفت الضربات الجوية أيضاً، إضافةً إلى جبهة النصرة، فرع القاعدة، وبعض حلفائها التكتيكيين، الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة التي كانت في البداية تقاتل القوات الموالية للحكومة في شمال غربي الجمهورية العربية السورية قبل توسيع ضرباتها إلى جميع المحافظات الجموحة الأخرى. وهاجمت الطائرات الروسية أيضاً مراكز قيادة ومعدات لوجستية ومعسكرات تدريب لتنظيم الدولة الإسلامية في الرقة وحمص ودير الزور.

٢٠- وبصورة متزامنة، انتشرت الآثار الجانبية للنزاع، بما في ذلك عدم الاستقرار في مناطق الحدود وتدفق اللاجئين إلى الخارج، وإلى أبعد من البلدان المجاورة وأثرت على مناطق أخرى من العالم وأكدت خطر تدويل النزاع. كما أن الانقسام الطائفي الذي تغذيه جهات متطرفة من أطراف مختلفة ساهم في تصعيد الخلاف بين القوى الإقليمية في الآونة الأخيرة.

٢١- واستعادت القوات الحكومية وحلفاؤها، مؤخراً، زمام المبادرة على صعيد العمليات في عدد من الجبهات، فعكست بذلك مسار النزاع لصالحها. وبفضل الضربات الجوية الروسية ودعم المليشيات الأجنبية، حققت تقدماً كبيراً خلال عمليات هجومية واسعة في ريف محافظتي اللاذقية وحلب وأمنت طوقاً دفاعياً حول بعض مواقعها وخطوط مواصلاتها الاستراتيجية.

٢٢- وحققت الحكومة أيضاً مكاسب هامة في ريف محافظتي حمص ودمشق من خلال التوصل إلى اتفاقات محلية لوقف إطلاق النار بعد أشهر من الحصار والقصف.

٢٣- واعتمدت القوات البرية النظامية الحكومية في هجماتها الأخيرة، بسبب النقص الشديد في عديدها، على عدد متزايد من الميليشيات الأجنبية، ما يعني ضمناً تجزئة متزايدة للقوات الحكومية وإبطال مركزية سلطة الدولة.

٢٤- وأخفقت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة في المحافظة على الزخم الهجومي الذي أتاح لها تحقيق مكاسب هامة في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥. فباستثناء تقدمها الطفيف في شمال حماة، تم دفعها إلى الخلف إلى موقع دفاعي في معظم المناطق الأخرى المتنازع عليها، وخسرت فيما بعد عدة مواقع استراتيجية.

٢٥- وتناقصت في الأشهر الأخيرة قدرة الثوار على مجابهة أكثر من خصم في آن واحد في خطوط جبهة مختلفة، ويرجع ذلك جزئياً إلى تكثيف الضربات الجوية ضد مراكز قيادتهم وشبكاتهم اللوجستية وخطوط مواصلاتهم. كما أن الخلافات في ما بين بعض الجماعات فيما يتعلق بالعملية السياسية أثرت على تلاحمها العملي.

٢٦- وكانت جبهة النصرة أحد الأطراف الأكثر انخراطاً في مقاومة أحداث الهجمات التي شنتها قوات الدولة. وواصلت الجماعة الإرهابية السيطرة على أجزاء كبيرة من إدلب، مع الإبقاء على وجود مؤثر لها في جميع المناطق التي يسيطر عليها الثوار في درعا وريف دمشق وحمص.

٢٧- وعلى الرغم من الاختلافات حول المسائل السياسية ومسائل الحكم، استمرت جبهة النصرة والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة في تنسيق معظم عملياتها العسكرية عند مواجهة المحاربين الآخرين. واستهدفت الجماعة بوجه خاص بعمليات القصف الجوي المتزايدة في إدلب واللاذقية، وتشير التقارير إلى وقوع خسائر بشرية ومادية كبيرة.

٢٨- ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يسيطر على مساحات واسعة من المحافظات السورية الواقعة في شرق وشمال شرقي البلاد، مع المحافظة على جيوب أصغر في مناطق أخرى، بما في ذلك حول دمشق. وخضعت هذه الجماعة الإرهابية مؤخراً لضغط عسكري متعاظم من جانب مختلف المحاربين، بما في ذلك، بوجه خاص، القوات الديمقراطية السورية، في الحسكة والرقبة، والقوات الموالية للحكومة في حمص وحلب. وقامت الجماعة، في رد فعل على الخسائر التي منيت بها مؤخراً في شرق حلب وفي منطقة الحول بالقرب من الحدود العراقية، بتصعيد ضغطها العسكري على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في دير الزور وريف حمص الشرقي.

٢٩- وقد حدثت ضربات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والضربات الجوية الروسية من القدرات المالية والعملياتية لتنظيم الدولة الإسلامية، ولكنها فشلت في القضاء على قدرته على مهاجمة المناطق الحساسة، مثل خط الإمداد بين حماة وحلب أو في الممر المركزي للبلد في شرق حمص. ونظراً إلى تقييد قدرة التنظيم على القيام بعمليات متساقطة، فقد عادت الجماعة تدريجياً إلى تكتيكاتها المفضلة، بما في ذلك الاستخدام الواسع للأجهزة المتفجرة والقيام بعمليات في أراضي العدو، بالاستعانة، في كثير من الأحيان، بخلايا نائمة.

٣٠- وحققت وحدات حماية الشعب الكردي وحلفاؤها من الجماعة المسلحة العربية والآشورية مكاسب هامة في عملياتها العسكرية التي استهدفت تنظيم الدولة الإسلامية في المحافظات الشمالية. وبعد أن اندمجت مؤخراً في القوات الديمقراطية السورية، شنت هجمات جديدة في الحسكة وحلب والرقة، متقدمة مسافات أكبر نحو الجنوب داخل الأراضي التي يُسيطر عليها التنظيم وموقعة أضراراً كبيرة بخطوط مواصلاته. واستفادت من الضربات الجوية التي يوجهها التحالف الدولي تقوده الولايات المتحدة، فأخذت تهدد بصورة متزايدة بلدات رئيسية يسيطر عليها التنظيم، بما في ذلك الشدادة (الحسكة) ومنبج (حلب).

٣١- وواجهت وحدات حماية الشعب الكردي أيضاً خصوماً آخرين كلما كانوا يعترضون على سيطرتها على ما تعتبره إقليمها. فقد حاربت جبهة النصرة والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة في ريف حلب الشرقي واشتبكت بصورة متقطعة مع قوات الدفاع الوطني الموالية للحكومة، وخاصة عندما عززت سيطرتها على مناطق إضافية في الحسكة.

٣٢- لقد انخرط في النزاع السوري الذي يزداد تعقيداً، عدد متزايد من المتحاربين على عدد كبير من خطوط الجبهة المتراصة. وعلى الرغم من أنه لا يبدو أي طرف قادراً على تحقيق "النصر"، فإنه يبدو أن لدى الجميع قدرة كافية على الاستمرار في العمليات في المستقبل المنظور، وإدامة الموت والدمار.

رابعاً- تدمير بلد

ألف- تدمير المدن والبلدات والقرى

٣٣- يستمر على نحو سريع تدمير هياكل الحياة المدنية - ومن بينها المنازل والمتاجر والمدارس والحدايق والأسواق والمستشفيات - مع أن النزاع أوشك أن يدخل عامه السادس. وإن تكاثر الأطراف المتحاربة وجبهات القتال يشكل تحدياً لقدرة المدنيين على البقاء بعد الآن^(٣).

٣٤- واستمرت عمليات القصف الجوي لمناطق أهلة بالمدينين تسيطر عليها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، وجبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية، وأسفرت هذه العمليات عن وقوع مئات الإصابات. والمدنيون الذين يبقون في أماكن تعرضت لهجمات لعدة سنوات لا يكونون قادرين في كثير من الأحيان على مغادرتها لظروف شخصية، منها الفقر، واعتلال

(٣) إن تكاثر الأطراف المتحاربة جعل أيضاً من الصعب تحديد هوية المسؤولين عن هجمات معينة. وتشير "القوات الموالية للحكومة" إلى القوات السورية والروسية التي تشن هجمات جوية. وتشير "القوات الحكومية" إلى الهجمات التي تشنها حكومة الجمهورية العربية السورية وحدها. ويشير "التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة" إلى مجموعة الدول الـ ١١ التي تقوم حالياً بضربات جوية على مناطق في الجمهورية العربية السورية يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية.

الصحة المزمن أو العجز، وعدم الرغبة في التخلي عن الممتلكات الشخصية للأسرة. وفي المناطق المحاصرة، يُمنع المدنيون من المغادرة.

٣٥- وعانت المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة من القصف البري للقوات الموالية للحكومة. فقد شن العديد من الهجمات بالصواريخ والقذائف على مناطق لا تحوي أهدافاً عسكرية يمكن رؤيتها. وحيثما أسفرت هذه الهجمات عن إصابات، فإن غالبية المصابين - إن لم يكن جميعهم - كانوا من المدنيين، بما في ذلك عدد كبير من الأطفال.

٣٦- وفي مدينة حلب، تعرضت أحياء الفردوس والكلاسة والهلك والسكري والصالحين لعمليات قصف جوي طوال الفترة قيد الاستعراض. وجرى في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر توثيق هجمات عديدة ألحقت إصابات جسيمة بالمدنيين.

٣٧- وفي جنوب وشرق محافظة حلب شكلت عمليات قصف جوي قامت بها القوات الموالية للحكومة نذيراً لتحرك القوات البرية السورية إلى داخل المنطقة. وأدت الضربات الجوية إلى التشريد الجماعي لعشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال. ونزح بعض المشردين داخلياً إلى منطقة إعزاز في محافظة حلب، حيث توجد اشتباكات قوية على طول خطوط جبهات متعددة. ونزح آخرون نحو إدلب وإلى مخيمات مؤقتة على طول الحدود مع تركيا. وألقى تدفق النازحين هذا عبئاً ثقيلاً على المخيمات، التي لم تكن في الأصل قادرة تماماً على سد احتياجات الأشخاص المشردين داخلياً الموجودين هناك، وحيث لا تتوفر بنية تحتية ملائمة لحماية الحياة المدنية.

٣٨- وفي شمال مدينة حلب، استمر القتال على طول خطوط جبهة متعددة غير مستقرة، فكانت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة تقاوم تنظيم الدولة الإسلامية الذي يتقدم من الشمال، والقوات الحكومية الآتية من الجنوب، ومؤخراً، القوات الديمقراطية السورية الآتية من الغرب. وزادت عمليات القصف الجوي التي قامت بها القوات الموالية للحكومة من معاناة المدنيين الذين بقوا في المنطقة. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أسفر إطلاق صاروخ عن مقتل ٢٠ مدنياً في الأتارب. وبعد ذلك بأسبوع، هاجمت إحدى الطائرات قافلة مدنية وقتلت مدنيين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر عانت إعزاز من عمليات قصف متعددة أسفرت عن عشرات الإصابات من المدنيين. ولم يكن الكثير من المباني التي دمرت أو تضررت خلال الهجمات يحتوي على أهداف عسكرية.

٣٩- وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، حاولت القوات البرية السورية - المدعومة بقوة بعمليات قصف جوية سورية وروسية - استعادة أجزاء من المنطقة الغربية من حمص التي سيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية قبل ذلك بعدة أشهر. وقصفت القوات الموالية للحكومة هوارين والقريتين في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي حين تفيد الروايات بأنه كانت توجد على مقربة منهما نقطة تفتيش أو مركز أمني لتنظيم الدولة الإسلامية، فإن القذيفة أصابت مرفقاً لتخزين الخبز وقتلت أكثر من ٢٠ مدنياً. وفي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، شنت القوات الموالية

للحكومة هجمات جوية على الصوانة الشرقية وقتلت عدة مدنيين، منهم طفلان. ولم يتم توثيق وفيات في صفوف المقاتلين.

٤٠ - وشنت القوات الحكومية أيضاً هجمات جوية على أماكن خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة في حمص. ففي ساعة مبكرة من مساء ٢٦ أيلول/سبتمبر، ضرب صاروخ أطلقته طائرة حكومية ملعباً في حي الوعر بمدينة حمص، وأسفر عن مقتل ٢٠ طفلاً وجرح ٥٠ آخرين. وقبل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في ٨ كانون الأول/ديسمبر، لم تسمح الحكومة بدخول إمدادات طبية إلى الوعر لمدة ثلاث سنوات، مما حد من معالجة أولئك الذين نجوا من التفجير الأصلي.

٤١ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أسفر هجوم على قرية الغنطو عن مقتل ٤٧ مدنياً، منهم ١٢ طفلاً، وكانوا جميعهم من أسرة واحدة حاولت أن تحتتمي خلال الضربة الجوية. وفي اليوم نفسه، قصفت القوات الموالية للحكومة بلدة طير معلا المجاورة وأصابت مخبزاً. وقتل حوالي ١٢ مدنياً، فضلاً عن القائد المحلي للجيش السوري الحر. وأشارت الإذاعة الموالية للحكومة، عند ذكر تاريخ الهجمات، إلى الضربات الروسية والسورية على كلا المكانين. وفي حين أنه لا يمكن إجراء تقييم لمدى تناسب الهجوم استناداً إلى المعلومات المتاحة، فإن اللجنة تعرب عن مشاعر قلق بالغة إزاء العدد الكبير من وفيات المدنيين.

٤٢ - وفي محافظة إدلب، استهدفت القوات الموالية للحكومة المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة ولجبهة النصرة. وفي بعض الهجمات، لم يسجل أي هدف عسكري أو وقع عدد غير متناسب من الإصابات في صفوف المدنيين. وأسفر هجومان على جسر الشغور - في ١ تشرين الأول/أكتوبر على مسجد عمر بن الخطاب (انظر المرفق الثاني) وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر على أحد الأسواق - عن وقوع إصابات كبيرة في صفوف المدنيين. وفي ٢ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قصفت القوات الموالية للحكومة محطة حافلات في معرة النعمان وسوقاً للخضار في أريحا. وعلى الرغم من وجود جماعات مسلحة مناهضة للحكومة تعمل في ضواحي أريحا، فإنه لا تتوفر معلومات توحى بوجود أهداف تتصف بأهمية كافية لتبرير الإصابات التي لحقت بالمدنيين من جراء ذلك.

٤٣ - وواصلت القوات الحكومية في ريف دمشق قصف مناطق مأهولة بالمدنيين. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، صعدت القوات الحكومية عملياتها العسكرية في الغوطة الغربية بين داريا والمعضمية بغية قطع جميع خطوط الاتصالات بينهما. وقصفت القوات البرية داريا من المواقع المجاورة وقتلت مدنيين كانوا في بيوتهم أو في الطريق.

٤٤ - وأشد الضربات الموجهة من البر والجو كانت على دوما وعلى القرى الواقعة جنوبها. فبين آب/أغسطس ٢٠١٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أوقعت أكثر من اثنتي عشرة ضربة منفصلة إصابات جسيمة في صفوف المدنيين. وأصابت عمليات القصف التي قامت بها القوات الحكومية مستشفيات وأسواقاً وعدة مساجد.

٤٥- وشنت هجمات متعددة على حي المساكن المجاور لدوما. وشملت هجمات على سوقين في ١٢ و ١٦ آب/أغسطس، وهجوماً في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر أدى إلى انهيار مبنى أسفر عن قتل مدنيين، بمن فيهم طفلة عمرها ١٢ سنة. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، ضربت قذيفة أطلقت من موقع أرضي أحد الأسواق فقتلت أكثر من ٦٠ شخصاً.

٤٦- وفي محافظة درعا الواقعة في الجنوب، شنت هجمات قاتلة، وخاصة بإلقاء براميل متفجرة من طائرات هليكوبتر حكومية، بما في ذلك في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر على الشيخ مسكين وفي ١ كانون الأول/ديسمبر على تسيل. وأدت عمليات القصف المستمرة إلى فرار المدنيين إلى الريف، حيث يقاسون من هشاشة الأوضاع المعيشية.

٤٧- وقامت القوات البرية الحكومية في إزرع بقصف الشيخ مسكين طوال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وقتل نحو ٢٠ مدنياً في إحدى عمليات القصف في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، تسبب هجوم آخر في مزيد من الإصابات في صفوف المدنيين. وفي كلتا الحالتين، لم تُستهدف أهداف عسكرية.

٤٨- وفي المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، تقوم القوات الموالية للحكومة وقوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بضربات جوية. ومن الصعب للغاية تحديد هوية الطرف الذي يقوم بالضربات إذا كان يتعذر الوصول إلى المنطقة لفحص أجزاء السلاح المستخدمة. وفي الميادين (دير الزور)، قصف سوق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وأحدث القصف إصابات في صفوف المدنيين. ولم يكن مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية موجودين في السوق.

٤٩- وأفيد بأن وحدات حماية الشعب الكردي دمرت بعض البيوت في قرى واقعة في جنوب الحسكة. وفي قرية الحسينية، حيث وقعت اشتباكات عنيفة مع تنظيم الدولة الإسلامية، تبين الصورة الملتقطة بالساتل تدمير المنازل تدميرًا كاملاً (انظر المرفق الثالث).

٥٠- وواصلت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، مستخدمةً أسلحة تقليدية وقذائف مرتجلة، قصف مناطق مأهولة بالمدنيين وواقعة تحت سيطرة الحكومة أو يُعتقد أنها تدعم الحكومة. وتسفر الوسائل العشوائية المستخدمة في الهجمات، باستمرار، عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتدمير البنى التحتية الضرورية للحياة المدنية.

٥١- وفي أواخر آب/أغسطس، قام جيش الفتح بالهجمات من عمليات القصف على الفوعا وكفريا المحاصرتين من مواقع واقعة بالقرب منهما، وقُتل نحو ١٨ مدنياً، بمن فيهم طفلان صغيران.

٥٢- وواصلت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة قصف نبل والزهراء (حلب) من قرينتين مجاورتين لهما. وبالمثل، لا تزال أحياء من مدينة دمشق خاضعة لسيطرة الحكومة، مثل جرمانا، تتعرض لهجمات منتظمة من جماعات مسلحة. وأسفر القصف عن مقتل ثلاثة مدنيين وتدمير محال تجارية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٣- وقامت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة وجبهة النصرة بإطلاق قذائف وصواريخ على مدينة اللاذقية من مواقع موجودة في سلمى وحولها (اللاذقية)، مما أوقع إصابات في صفوف المدنيين. وفي ١٧ آب/أغسطس، أطلقت قذائف متعددة صوب مسجد الوليد، فقتلت ستة مدنيين. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ضربت صواريخ جامعة ومستشفيات. فقتل نحو ٣٥ مدنياً.

٥٤- واستخدمت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، عندما كانت تقوم بعمليات في مناطق محاذية لجبهة النصرة، عبوات متفجرة مرتجلة لقصف المناطق المدنية. ففي ٢ أيلول/سبتمبر، حدث تفجير في ساحة الحمّام بمدينة اللاذقية، فقتل ١٠ مدنيين. وبعد ذلك بأسبوعين، انفجرت سيارة مفخخة عند نقاط مؤدية إلى الفوعة خلال هجوم كثيف بأسلحة الهاون.

٥٥- ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية ينشر الرعب من خلال استخدام السيارات المفخخة الانتحارية وغيرها من العبوات المتفجرة المرتجلة. وكثيراً ما تُستخدم وسيلة الهجوم هذه عندما يتم إخراج الجماعة من مناطق، أو من قبل خلايا نائمة في أراضي العدو.

٥٦- وعقب انسحاب تنظيم الدولة الإسلامية من منطقة تل أبيض (الرقّة) في حزيران/يونيه، دُكر أنه تم العثور على عدد كبير من العبوات المتفجرة المرتجلة في جميع أنحاء البلدات والقرى. وانفجرت عبوة مزروعة في الطريق فقتلت مدنياً كان عائداً للاعتناء بحقله. ووردت تقارير مماثلة من جنوب الحسكة بعد إخراج التنظيم منها.

٥٧- وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، فجر انتحاري من تنظيم الدولة الإسلامية نفسه في شارع رئيسي في تل أبيض فقتل خمسة مدنيين، منهم ثلاثة أطفال. وقام التنظيم بعمليات تفجير منسقة متعددة في حي الزهراء (حمص) في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر وفي تل تامر (الحسكة) في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أسفرت عن قتل العشرات.

باء- الهجمات على مرافق الرعاية الطبية

٥٨- لا يزال استهداف المستشفيات والعاملين في المجال الطبي وسيارات الإسعاف ومنع الوصول إلى الرعاية الطبية يشكل سمة متأصلة من سمات النزاع السوري. وتبين المقابلات التي أُجريت في أنحاء مختلفة من البلاد الندرة المستديمة للرعاية الطبية المتوفرة للمرضى والجرحى، مما يؤدي إلى زيادة الوفيات وحالات العجز الدائم.

٥٩- وإذا كانت الرعاية الطبية المتاحة للمدنيين قليلة أو منعدمة، فإن ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى التدمير المتعمد للهيكل الأساسية للرعاية الصحية من جانب الأطراف المتحاربة. وفي المناطق الواقعة تحت القصف، لا تُعالج محلياً سوى الإصابات الطفيفة. وفي المحافظات القريبة من البلدان المجاورة، هناك تدفق مستمر لسيارات الإسعاف التي تنقل المصابين المدنيين عبر الحدود.

٦٠- واستهدفت القوات الحكومية المستشفيات والعيادات الطبية في المناطق غير الخاضعة لسيطرتها. فمن أصل المستشفيات الـ ٣٣ التي كانت موجودة في مدينة حلب في عام ٢٠١٠، هناك أقل من ١٠ مستشفيات ما زالت تعمل. ونجم عن شن الهجمات على الهياكل الأساسية للرعاية الصحية عدم توفر سوى القليل من المساعدة الطبية للإصابات الجسمية، أو عدم توفرها بالمرّة. وقال أحد الناجين من هجوم صاروخي على حي كفر حمرة في مدينة حلب في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إن أحد أقاربه توفي وهو في طريقه إلى تركيا لتلقي العلاج.

٦١- وقُتل عاملون طبيون ومرضى خلال الهجمات. ففي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ضرب صاروخ عيادة في دوما فقتل أحد الأطباء. وهاجمت الطائرات الموالية للحكومة فوق إعزاز مستشفى للأطفال في ١٨ كانون الأول/ديسمبر فقتل سبعة أشخاص، منهم طفلان. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، قصفت الطائرات الموالية للحكومة أيضاً مستشفيات في إعزاز والعيس (حلب) (انظر المرفق الرابع) فأدى القصف إلى إغلاقها.

٦٢- وقام تنظيم الدولة الإسلامية بعمليات قصف متعددة مباشرة لمراكز طبية في المناطق التي استولت عليها مؤخراً وحدات الشعب الكردي، بما في ذلك قصف عيادة في تل تامر (الحسكة) ثلاث مرات في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، ما أدى إلى مقتل أكثر من ٥٠ مدنياً.

٦٣- ودمرت القوات البرية والجوية الحكومية المعدات واللوازم الطبية الأساسية خلال الهجمات التي شنتها على مستشفيات وعيادات في الزيداني في تموز/يوليه واللطامنة (حمه) في تشرين الأول/أكتوبر، ما أدى إلى تدمير المولدات والمعدات الطبية.

٦٤- وحيثما يتم تدمير الهياكل الأساسية للرعاية الصحية في المناطق المحاصرة، تكون العواقب السلبية أضعف. والوضع الصحي للسكان حرج جداً بسبب قطع الأغذية وماء الشرب والإمدادات الطبية عنهم. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، دمرت عملية قصف جوية حكومية مستشفى ميدانياً في داريا المحاصرة منذ عدة سنوات فقضت على المصادر الوحيدة للرعاية الطبية الأساسية المتاحة.

٦٥- إن القانون الدولي الإنساني يوفر الحماية للمرافق الطبية وسيارات الإسعاف والعاملين الطبيين؛ وبالتالي، ينبغي لجميع أطراف النزاع ضمان سلامة هذه المرافق وسير عملها وسلامة العاملين فيها. وإن الهجمات التي تم توثيقها قد استهدفت مستشفيات عاملة ولم توفر ميزة عسكرية أكبر من الضرر الجانبي الذي ألحقته بالمدينين وبالأعيان المدنية. ولم يتم توجيه أية تحذيرات قبل شن الهجمات.

٦٦- وفي مثل هذه الهجمات، تحرم الأطراف المتحاربة مجتمعات بأكملها من العلاج الطبي. وتوفيت أعداد كبيرة من العاملين في مجال الرعاية الصحية، أو لحقت بهم إصابات أو فروا، فحرمت مجتمعات من مهارات تحتاج إليها أكثر من أي وقت مضى.

٦٧- ولا يزال هناك أطباء وممرضون ومساعدون طبيون وموظفو دعم سوريون يجهدون في ظروف لا يمكن تصورها، بالرغم من تعرض حياتهم للخطر، ليرموا معاً نظام رعاية صحية يبدو أن المتحاربين مصرون على تدميره. وإن العمل الذي يقومون به، تحت النيران، قد أنقذ حياة عدد لا يُحصى من المدنيين.

٦٨- إن شجاعتهم والتزامهم يتناقضان تناقضاً صارخاً مع عدم اتخاذ إجراءات من جانب المجتمع الدولي ومؤسساته. وقد طالب مجلس الأمن، في قراره ٢١٣٩(٢٠١٤)، بأن تحترم جميع الأطراف مبدأ الحياد الطبي وذكّر بوجوب احترام وحماية العاملين في المجال الطبي والإنساني والمرافق الطبية وسيارات الإسعاف. ولم يُنفذ هذا القرار بصورة فعلية حتى الآن كما لم تتم أية إجراءات متابعة فيما يتعلق باستمرار الهجمات على مرافق الرعاية الطبية.

جيم- الهجمات على مرافق التعليم

٦٩- توقف أكثر من ثلاثة ملايين طفل داخل الجمهورية العربية السورية عن ارتياد المدرسة بصورة منتظمة. ويرجع أحد أسباب ذلك إلى استمرار الأطراف المتحاربة في شن الهجمات المتعمدة والعشوائية على المدارس. وقد أسفرت هذه الهجمات عن قتل العديد من المدرسين والطلاب وتدمير المدارس وإلحاق الضرر بها. وحتى عندما لا تكون المدارس مغلقة، فإن الآباء يفضلون إبقاء أولادهم في المنزل حرصاً على سلامتهم.

٧٠- وقصفت القوات الجوية الحكومية مرتين مدرسة للبنات في دوما في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وأصاب القصف الثاني المدرسة أثناء القيام بالإسعافات الأولية وإجلاء الجرحى؛ وقد قتل ١٩ مدنياً، بمن فيهم مدير المدرسة، و ١٥ طالبة. ولم تكن هناك أية أهداف عسكرية على مقربة من المدرسة.

٧١- وقامت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بإطلاق قذائف على مدارس أثناء قصفها أماكن من مواقع أرضية مجاورة لها. ففي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق مقاتلون في منطقة سلمى (اللاذقية) صواريخ على جامعة تشرين في مدينة اللاذقية فقتل أحد الطلاب.

٧٢- وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أطلق تنظيم الدولة الإسلامية صواريخ على حي الجورة الواقع تحت سيطرة الحكومة في مدينة دير الزور. وأصابت عدة صواريخ باحة مدرسة للبنات وقتلت ما يقرب من ٢٠ طالبة. وقامت الجماعة الإرهابية، في المناطق الخاضعة لسيطرتها في حمص ودير الزور، بإغلاق المدارس لمدة أشهر وقالت إنها ستعيد فتحها متى تم إصدار منهاج دراسي جديد. وفي الرقة وشمال حلب، تسير المدارس على منهاج دراسي فرضته هذه المجموعة حسب تفسيراتها الدينية؛ ويُسمح للبنات بارتياح المدرسة إلى أن يبلغن العاشرة من العمر.

٧٣- وهناك تقارير مستمرة تتحدث عن استخدام الأطراف المتحاربة المدارس لأغراض عسكرية، بما في ذلك كمستودعات ومقرات قيادة وثكنات. وهذا الاستخدام يمنع الطلاب من الحضور ويجعل المدارس عرضة للهجمات.

٧٤- إن انعدام فرص التعليم يُعتبر نتيجة للنزاع ككل ولما سببه من تشريد. فمن غير المحتمل أن يرتاد الأطفال المدارس في المناطق التي تحدث فيها اشتباكات وعمليات قصف مستمرة. والمدارس الموجودة في مثل هذه المناطق، إذا كانت تعمل، تضطر إلى تعليق الدروس بانتظام. وفي المناطق المحاصرة، أدى سوء التغذية والضعف الناجم عن عدم توفر الغذاء إلى تغييب مزمّن عن الدروس. ومن غير المحتمل بدرجة أكبر أيضاً أن يرتاد الأطفال النازحون، وخاصةً داخل الجمهورية العربية السورية، المدارس. وقتلت الحرب المدرسين وشرذتهم، وبدون هؤلاء لا يمكن لنظام التعليم أن يعمل على نحوٍ له معنى.

٧٥- لقد أصبح الملايين من التلاميذ خارج المدرسة، وكثيرون منهم قد لا يتمون دراستهم أبداً. وإن عواقب هذه الخسارة هائلة، لا تؤثر على الصورة المرتقبة للأطفال السوريين فحسب بل على الصورة المرتقبة للبلاد والمنطقة أيضاً.

دال- الهجمات على الأماكن العامة

٧٦- استُهدفت الأماكن التي يتجمع فيها المدنيون بعمليات قصف جوي ومدفعي وبالتفجيرات الانتحارية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قتل مئات الرجال والنساء والأطفال بينما كانوا يتبضعون من الأسواق الموجودة في العراء أو ينتظرون سيارات الأجرة أو يعبرون الساحات العامة.

٧٧- وتستمر القوات الحكومية في قصف الأسواق والمخابز والأماكن التي تقدم المساعدة الإنسانية، ففي ٣٠ حزيران/يونيه، و١٢ و١٦ آب/أغسطس، و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر و١٣ كانون الأول/ديسمبر، قصف سوق للخضار واللحوم في دوما، أسفر عن وقوع قتلى. وفي ١٢ آب/أغسطس، قصف الطائرات الحكومية ثلاثة أسواق منفصلة. وبعد ذلك بأربعة أيام، قصف سوق يقام يوم الأحد وكان مكتظاً بالناس فأودى القصف بحياة ١٠٠ شخص. ولا يبدو هناك أي تبرير عسكري لهذه الهجمات. وأسفر قصف سوق سد اللوز في حي الشعار في مدينة حلب عن مقتل أكثر من ٢٥ مدنياً كانوا يتسوقون بمناسبة عيد الأضحى.

٧٨- واستهدف القصف الجوي المخابز، كما حدث في القريتين (حمص) في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر وفي حي الهلك (مدينة حلب) في ٢ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الهجوم الأخير، قتل خمسة مدنيين، منهم طفل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أصابت قذيفة أطلقت من طائرة موالية للحكومة خزان شاحنة في إعزاز (حلب) فدمرت عربات توزع الإمدادات الإنسانية.

٧٩- واستهدف تنظيم الدولة الإسلامية مدنيين بتفجيرات انتحارية في الأراضي الخاضعة لسيطرة العدو. فقام مقاتلوه بتفجيرات انتحارية في شوارع مليئة بالمدنيين وبالقرب من المستشفيات في الرقة والحسكة وحمص.

٨٠- والهدف من هذه الهجمات هو بث الرعب في أوساط المدنيين، والقضاء حتى على إمكانية ضمان أية سلامة. وهذه الهجمات، التي تشكل العناوين الرئيسية للصحف عندما تحدث في أوروبا، شائعة على نحو مأساوي في الجمهورية العربية السورية.

هاء- قطع الكهرباء والماء

٨١- إن إمكانية حصول ملايين السوريين على الكهرباء والماء الجاري قليلة أو معدومة. وفي بعض الحالات، ولا سيما في المناطق المحاصرة، تم قطع الكهرباء والماء عمداً، مما زاد كثيراً من معاناة السكان المدنيين الموجودين فيها. وفي مناطق أخرى، أدى التدمير العرضي لشبكات الكهرباء ومحطات ضخ المياه أو إلحاق الضرر بها من جراء الاشتباكات أو عمليات القصف إلى قطع الكهرباء والماء.

٨٢- وإن استمرار العمليات القتالية قد قوض الجهود الهادفة إلى إصلاح مرافق إنتاج الكهرباء وضخ المياه ومعالجتها وصيانتها وتحسينها. وتلاحظ هذه الحالة بشكل خاص عندما تقع شبكاتنا الماء والكهرباء التابعتان لمنطقة ما تحت سيطرة طرف معارض. وفي بعض الحالات، أدت الأزمة الاقتصادية التي نجمت عن النزاع إلى جعل الاهتمامات المتعلقة بعمليات الإصلاح والصيانة تحتل درجة متدنية من الأولوية.

٨٣- وبينما تتاح لبعض الناس إمكانية الحصول على مولدات ووقود، و/أو يعيشون في مناطق توجد فيها آبار، فإن الكثيرين لا يتاح لهم ذلك. والافتقار إلى الكهرباء يرغم المدنيين على البقاء في منازل ومدارس ومستشفيات خالية من التدفئة. وقد حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة من أن تضاؤل إمدادات ماء الشرب قد يعرض الأطفال لأمراض منقولة بالمياه^(٤). ويمكن أن يتسبب شرب المياه غير المعالجة والطهي والاستحمام بها في أمراض إنتانية.

٨٤- وإلى جانب تزايد الشواغل الصحية، أدى النقص في الكهرباء والماء إلى جعل المستشفيات والعيادات غير قادرة على العمل، الأمر الذي حد أكثر من إمكانية الحصول على الرعاية الطبية.

(٤) UNICEF, "Millions of children in Syria at high risk of disease amid water scarcity and summer heat", news note, 10 July 2015

واو- تدمير التراث الثقافي

٨٥- خلال الفترة قيد الاستعراض، زهقت روح عاملين كبيرين من علماء الآثار السوريين وفقدت أشياء أثرية لا تعوض من التراث الثقافي بسبب الاستهداف المتعمد للآثار والهجمات العشوائية عليها.

٨٦- فعندما استولى تنظيم الدولة الإسلامية على تدمر (حمص) في أيار/مايو ٢٠١٥، سيطرة هذه الجماعة أيضاً على مدينة تدمر القديمة. وبدأت بعد ذلك بفترة قصيرة عملية تدمير منهجية لهياكل وأشياء أثرية يعود تاريخها إلى آلاف السنين.

٨٧- وبعد الاستيلاء على تدمر بفترة قصيرة، منعت الجماعة الإرهابية الموظفين من الدخول إلى متحف تدمر ودمرت قطعاً أثرية لا تقدر بثمن موجودة داخله. واعتقلت خالد الأسعد، عالم الآثار المرموق والقيّم على الآثار في تدمر. وفي ١٨ آب/أغسطس، قام تنظيم الدولة الإسلامية بإعدام الأسعد علناً بعد أن رفض الكشف عن مكان تحف ثمينة. وإن موته يعتبر خسارة، لا لأسرته فحسب، بل للتراث الثقافي للجمهورية العربية السورية أيضاً.

٨٨- وفي تموز/يوليه، دمرت الجماعة الإرهابية أسد اللات، وهو تمثال لأسد يرمز إلى المدينة. كما أجبر التنظيم السكان على مشاهدة تدمير تماثيل نصفية في ساحة عامة في تدمر. وفي ٢٤ آب/أغسطس، دمر معبد بعل شامين، الذي بني في القرن الأول الميلادي. وبعد ذلك بأسبوع، أطلق متفجرات حول معبد بعل. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، دمرت الجماعة سبعة أبراج دفن، بما في ذلك برج الهبل الذي بني في عام ١٠٣ بعد الميلاد. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، دمر قوس النصر، أحد أبرز معالم تدمر. وقد أكدت الصور التي التقطت بالساتل فقدان هذا التراث الثقافي (انظر المرفق الخامس).

٨٩- وفي ٢١ آب/أغسطس، قام تنظيم الدولة الإسلامية بتدنيس دير مار إليان في القرينتين (حمص) وتدميره، وأظهر فيديو نشرته الجماعة تدمير الدير وإخراج رفات القديس إليان الذي استشهد في العام الثالث بعد الميلاد.

٩٠- إن أعمال التدمير التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية ترجع جزئياً إلى رغبته في إنشاء إقليم لا توجد فيه سوى أشكال التعبير الثقافي التي يعتنقها. وهي أيضاً محاولة لإثبات هيمنة الجماعة وقدرتها على القضاء على الأشكال الأخرى للهوية وعلى فرض رؤيتها العالمية على السكان الخاضعين لسيطرتها. وإن تنظيم الدولة الإسلامية، بتدميره هذه المواقع، ونشره الصور في مجلته باللغة الإنكليزية، يؤكد أنه يتصرف دون خوف من المساءلة.

٩١- وأولئك الذين حاولوا حماية التراث الثقافي السوري قد قتلوا أو أصيبوا خلال هجمات عشوائية. ففي آب/أغسطس، قتل قاسم عبدالله يحيى، مساعد مدير المختبرات في المديرية العامة للآثار والمتاحف، في هجوم صاروخي على المتحف الوطني وقلعة دمشق؛ وأصيب خمسة موظفين آخرين. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أفادت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة (اليونسكو) بأن الاشتباكات أحدثت ضرراً جسيماً بالمسرح الرماني الذي يعود تاريخه إلى القرن الثاني وبأجزاء من القلعة الأيوبية في بصرى الشام (درعا).

٩٢- وتعتبر الهجمات المتعمدة على ممتلكات ذات أهمية ثقافية عظيمة، مثل تلك التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية، انتهاكات واضحة لقانون الإنساني العربي الدولي وجرمة حرب.

٩٣- وعلى الرغم من أن معظم الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بحماية التراث الثقافي - مثل اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح (اتفاقية لاهاي) - تشير إلى الدولة بوصفها الجهة الرئيسية المعنية بالصك، فإن أهمية التراث الثقافي للإنسانية جمعاء قادت إلى بيانات غير ملزمة قانونياً بشأن التزامات المجتمع الدولي. فالجزء السادس من الإعلان المتعلق بالتدمير المتعمد للتراث الثقافي، المعتمد في الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر العام، ينص على أنه ينبغي للدول "اتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع الأفعال التي تشكل تدميراً للتراث الثقافي، حيثما يكون هذا التراث موجوداً، وتفاديها ووقفها وقمعها". ويواصل محور التراث الثقافي للجمهورية العربية السورية علناً، ويفلت الجناة من العقاب.

خامساً - تدمير أمة

ألف - استهداف النسيج الاجتماعي

٩٤- برهن المجتمع السوري، بكل تنوعه، عن قدرة غير عادية على التكيف مع ما يقاسيه من معاناة شديدة سببتها سنوات من النزاع المسلح. ويعيش السوريون بصورة متزايدة في واقع مختلف بكل معنى الكلمة. والأطراف المتحاربة التي تسيطر حالياً على منطقة معينة هي التي تحدد القوانين التي يجب أن تعمل بموجبها الحياة المدنية، لا بل إنها تحدد أيضاً تواتر هجمات الأطراف المعارضة وحجمها ووسائلها.

٩٥- وقد تجزأت المجتمعات على نطاق البلد، تفصل بين أحدها والآخر حواجز تفتيش أو خطوط جبهة أو اشتباكات مستمرة. وحاولت الطوائف الدينية والإثنية، عندما سُردت باستخدام العنف أو تشردت خوفاً من العنف، أن تتجمع معاً. وفي بحثها عن السلامة، فإن فرارها جعل التقسيمات الجغرافية تتواءم مع الاختلافات في الولاءات السياسية الحقيقية والمتصورة. وثمة خطر في أن تصبح هذه التقسيمات الجغرافية متأصلة.

٩٦- وفي بعض الحالات، قامت الأطراف المتحاربة بفصل السكان والطوائف. ففي منتصف آب/أغسطس، هاجمت القوات الحكومية منازل أسر الجماعات المسلحة في مناطق حول الزبداني، بما في ذلك بلودان وبقين، للتدقيق في بطاقات تسجيل السكان. والأفراد الذين تبين أنهم في الأصل من الزبداني أُرغموا على النزوح إلى مضايا. وشدت القوات الحكومية حصارها حول مضايا في أيلول/سبتمبر.

٩٧- وهناك تقارير تزعم حدوث تهجير قسري للعرب والتركمان في قرى واقعة جنوب الحسكة وتل أبيض (الرقعة) بعد أن سيطرت قوات وحدات حماية الشعب الكردي على هذه المناطق في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وذكر بعض الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات أنهم فروا قبل وقوع اشتباكات بين تنظيم الدولة الإسلامية ووحدات حماية الشعب الكردي لأسباب منها الخوف من الضربات الجوية للتحالف. وذكر آخرون أنه طُلب منهم أن يغادروا حرصاً على أمنهم. وتشير اللجنة إلى الوجود العشوائي للألغام وعبوات متفجرة مرتجلة وأشراك يخلّفها تنظيم الدولة الإسلامية في المناطق المدنية، بما فيها المنازل والمركبات، كجزء من الاستراتيجية التي يعتمد عليها عند الانسحاب. وقد عاد السكان في الكثير من البلدات والقرى الواقعة في تل أبيض وجنوب الحسكة. على أنه ما زالت توثق وفيات في صفوف المدنيين بسبب العبوات المتفجرة غير المكتشفة وتفجير السيارات والدراجات المفخخة في المناطق المدنية. وهذا التهديد لأمن السكان المدنيين قد يبرر الأمر بترحيلهم بصورة مؤقتة ولكن فقط لفترة من الزمن تتمكن بعدها وحدات حماية الشعب الكردي من اتخاذ خطوات لضمان أمنهم. والتحقيقات مستمرة في هذا الشأن.

٩٨- والفوارق الإثنية بين وحدات حماية الشعب الكردي، الكردية بمعظمها، والسكان في المناطق التي تم الاستيلاء عليها من تنظيم الدولة الإسلامية، ومعظمهم من العرب، تكمن وراء عدم الثقة في دوافع تلك الوحدات. ومن الأمور الأساسية إعطاء السكان الذين كانوا يقيمون في بلدان (مثل سلوك) والذين لم يُسمح لهم حتى الآن بالعودة إلى منازلهم معلومات تفصيلية عن أسباب تشريدهم، وتحديد موعد زمني لعودتهم.

٩٩- وتساهم عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن ومقايضة السجناء التي يقوم بها مختلف أطراف النزاع في زيادة تقسيم الأسر. وهناك مدنيون فُصلوا عن أسرهم لمدة سنوات، بمن فيهم غالبية النساء والأطفال، البالغ عددهم قرابة ٦٠ شخصاً، الذين اختطفتهم جبهة النصرة والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ عند نزوحهم من تَبَل والزهراء (حلب). ولم يتم الإفراج إلا عن بعض هؤلاء المختطفين في عمليات مقايضة للسجناء مع القوات الحكومية.

١٠٠- ويستمر تبادل سجناء آخرين بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، بينما يُفرج عن البعض الآخر مقابل تسليم جنود الحكوميين. وفي نوى (درعا)، احتجزت القوات الحكومية نساء مدنيات وأفراد أسر جماعات مسلحة هي في الأصل من بصرى الحرير (درعا) التي يسيطر عليها الثوار، وأفرجت عنهم فيما بعد في إطار عملية مقايضة. وقامت الجماعات المسلحة وجبهة النصرة في بعض الأحيان بإعدام محتجزين لديها بعد أن قررت أنه ليس للحكومة مصلحة في التفاوض على الإفراج عنهم.

١٠١- والعوامل المثبطة الثقافية، بما في ذلك الوصم الاجتماعي والإنسلاخ ومشاعر الذنب والعار، تمنع ضحايا العنف الجنسي من الإفصاح عما حدث لهم. وبعض الضحايا النساء تُبذَن

أو قُتلن من قبل أسرهن. وجرى توثيق تقارير تتحدث عن اغتصاب محتجزين من الذكور والإناث في مرافق الاحتجاز الحكومية طوال النزاع. ولأن النساء يستطعن التنقل بحرية أكبر عبر نقاط التفيش فقد ازداد تعرضهن للاعتداءات الجنسية والبدنية من قبل الأطراف المتحاربة أو من قبل أفراد مجرمين. وهذا النوع من الصدمات، الذي يبقى مكتوماً في غالب الأحيان، يمكن أن يشكل عقبة أمام شفاء الشخص الذي نجأ، والأسرة، والمجتمع عامة.

١٠٢- وفي المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، ما زالت النساء والفتيات السوريات يعشن في ظل قيود تكاد لا تُطاق، وما زال يُحد بصورة شديدة من حصولهن على التعليم والعمل وحرية التنقل، أو يُجرمن من كل ذلك. وأدت القواعد المتعلقة بنوع الجنس، المحددة بصرامة والمنفذة بقساوة، إلى إبعاد النساء والبنات عن الحياة العامة، والحد من قدرتهن على المساهمة في مجتمعهن بما يتجاوز دورهن المقبول كزوجات وأمّهات.

١٠٣- وفي المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، تغيرت أدوار الرجل والمرأة. ونظراً إلى غياب الرجال عن منزل الأسرة بسبب انخراطهم في القتال أو لكونهم قد قُتلوا أو اختفوا، أصبحت المرأة، بصورة متزايدة، هي ربة الأسرة. وقد كان لخلو الأسر من عدد كبير من الرجال تأثير سلبي على النساء، وبخاصة على الأطفال الذين خلفوهم وراءهم. ويظهر ذلك بشكل خاص في سياق الاختفاء القسري، وهو انتهاك ترتكبه القوات الحكومية ويشكل فيه الكرب الذهني الحاد الذي يشعر به الأقارب انتهاكاً لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن تمكّن المرأة المتجدد، الخارج من رحم المأساة والناجم عن الحرب، يمكن، إذا تعزز، أن يشكل دعامة لتعافي الجمهورية العربية السورية بعد النزاع.

باء- تمزيق النسيج الطائفي

١٠٤- قُتل مدنيون عمداً في هجمات لأن المتحاربين خلطوا بين الخلفيات الإثنية و/أو الدينية لطائفة ما وولاءاتها السياسية المتصورة. وفي بعض الحالات، حدث استهداف متعمد لجماعات إثنية أو دينية أو مهنية مختلفة، وكذلك لأقليات جنسية. وإن الدعم المقدم من أطراف خارجية، بما في ذلك من مقاتلين أجانِب من كل الجهات، قد فاقم التوترات الإثنية - الطائفية على أرض الواقع.

١٠٥- وعقب ضربة جوية شنت على سوق للخضار في دوما في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر وقُتل فيها ما لا يقل عن ٥٠ مدنياً، استخدمت جبهة النصرة ألقاصاً معدنية وضعت فيها رجالاً ونساءً من الطائفة العلوية ودارت بها في الشوارع في معقلها الواقع في شرق الغوطة (ريف دمشق). وتم استخدام المدنيين والجنود الحكوميين الأسرى كدروع بشرية في محاولة لمنع شنّ المزيد من الهجمات الجوية وإرسال رسالة واضحة إلى الحكومة.

١٠٦- وفي أيلول/سبتمبر، قام مقاتلون من جبهة النصرة والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بإعدام سبعة رجال في مدينة الرستن (حمص) بتهمة اللوطة. وأصدرت الحكم بالإعدام محكمة غير مأذون لها تعمل لحساب جميع الجماعات المسلحة في المنطقة.

١٠٧- وفي أيلول/سبتمبر، أيضاً، استولت جبهة النصرة وبعض الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة على قاعدة أبو الضهور الجوية (إدلب) من القوات الجوية السورية. وعندها، قامت الجماعة الإرهابية والجماعات التابعة لها بإعدام أكثر من ٧٠ جندياً حكومياً أسرتهم. ويظهر فيديو الإعدامات الذي نُشر في تشرين الثاني/نوفمبر رجل دين ينتسب إلى جبهة النصرة يدعو الجنود السنة إلى الانشقاق أو إلى مواجهة مصير مماثل.

١٠٨- وفي تشرين الأول/أكتوبر، اكتشفت في وادي الغاب في حماه، وهي منطقة شنت ضدها جبهة النصرة والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة هجوماً منسقاً في آب/أغسطس، رفات ٢٢ رجلاً ينتمون إلى أقلية هي طائفة المسلمين المرشدين. وكانت تظهر على جميع الضحايا علامات تعذيب شديد، وكثيرون منهم قيدت أيديهم واقتلعت أسنانهم. ومن غير الواضح ما إذا كان الأموات هم من المدنيين أو من المقاتلين الأسرى وإلى أي مدى كانت خلفيتهم الدينية هي الدافع وراء الهجوم.

١٠٩- ويستمر تنظيم الدولة الإسلامية في استهداف الحريات الفردية الأساسية للسكان المقيمين في المناطق التي يسيطر عليها وذلك بفرض تفسيراته المتشددة في شؤون الإيمان والممارسة بطريقة قاسية. وفي حين أن أنظمتهم تفرض بصورة صارمة على جميع أولئك الذين يعيشون في "خلافتهم"، بصرف النظر عن معتقداتهم، فإن هذه الأنظمة أقسى وقعاً على أولئك الذين لا ينتمون إلى السنة وعلى العلمانيين. ويسمح للمسيحيين، بوصفهم "أهل الكتاب"، بالعيش في إطار مفهوم الجماعة لـ "دولتها الإسلامية" المزعومة، ولكن وفق شروط صارمة، بما فيها دفع جزية، وإزالة الصليبان، وتدمير التماثيل والأضرحة.

١١٠- وعندما طلبت المجتمعات المسيحية حماية قوات معارضة، مثلما طلب المسيحيون الآشوريون الذين يعيشون في قرى على طول حدود نهر الخابور (الحسكة) من وحدات حماية الشعب الكردي في شباط/فبراير ٢٠١٥، شن تنظيم الدولة الإسلامية هجوماً وحول المنطقة إلى خط جبهة. وخلال الهجوم، اختطفت الجماعة الإرهابية ما بين ٢٢٠ و ٢٥٠ مدنياً آشورياً، بينهم نساء وأطفال. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، نشرت شريط فيديو يظهر إعدام ثلاثة أسرى من الذكور. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أُفرج عن ٣٧ مدنياً مسناً؛ وفي كانون الثاني/يناير، أُفرج عن ١٦ شخصاً آخرين، بما في ذلك ٨ أطفال، على نحو ما ذُكر. ولا يزال ٦٠ آشورياً على الأقل اختطفوا في الحسكة محتجزين لدى تنظيم الدولة الإسلامية.

١١١- واستهدف تنظيم الدولة الإسلامية كذلك الطائفة المسيحية الآشورية في القريتين. ففي أيار/مايو ٢٠١٥، اختطف الأب جاك مراد واثان آخران واقتيدوا إلى الرقة. وطلب من الجميع اعتناق الإسلام أو مواجهة الموت. وعندما هاجم تنظيم الدولة الإسلامية القريتين في

آب/أغسطس، اختطف ٢٠٠ مسيحي آشوري. وأرغم هؤلاء على العيش في وضع قانوني واجتماعي استعبادي. ونقل الأب مراد فيما بعد إلى القريتين. وفي حين أنه تمكن هو وبعض الأشخاص الآخرين من الفرار، فإن تنظيم الدولة الإسلامية يمنع الطائفة المسيحية الآشورية من السفر إلى خارج الإقليم.

١١٢ - وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية، في عدة بيانات عامة، أنه لا يعترف بحق الأقلية الدينية اليزيدية في الوجود داخل "خلافته". وأسر تنظيم الدولة الإسلامية في آب/أغسطس ٢٠١٤ آلاف النساء والبنات اليزيديات من سنجار (العراق) وأخذهن إلى الجمهورية العربية السورية حيث يخضعن للاستعباد الجنسي، ويُشترين ويُباعن كالعبيد، ويتعرضن لعنف جنسي وبدني بالغ. ويقوم تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً بتجنيد الصبيان اليزيديين قسراً، وبعضهم لا يتجاوز السابعة من العمر.

١١٣ - ويواصل تنظيم الدولة الإسلامية استهداف الأقليات الجنسية لتنفيذ حكم الإعدام بها. ففي آب/أغسطس، نشرت المجموعة الإرهابية شريط فيديو يظهر رجلين يلقيان من بناء في تدمر عقاباً لهم على ارتكابهم المزعوم لأفعال لواطية.

١١٤ - وقامت الأسايش، وهي قوة شرطة مدنية تعمل في المناطق الكردية السورية، باعتقال بعض الناشطين السياسيين الأكراد بصورة تعسفية. وفي كانون الأول/ديسمبر، أغار أفراد الأسايش على مقرات منظمة غير حكومية في عفرين (حلب) واعتقلوا ٢٢ موظفاً وصادروا ملفات وحواسيب محمولة. واستُجوب المحتجزون حول طبيعة أنشطتهم المهنية. وتم توثيق الاعتقال التعسفي لصحفيين ومعارضين سياسيين في الحسكة في تشرين الثاني/نوفمبر. واستمر الاحتجاز ما بين ساعة واحدة و٤٨ ساعة، ولا توجد أدلة على حدوث تعذيب أو سوء معاملة. غير أن القصد من عمليات الاعتقال كان التهيب، وهو يتعارض مع الحق في حرية التعبير والتجمع.

١١٥ - ويكون الاستهداف المتعمد لمجتمعات محددة مرئياً تماماً عندما يكون موجهاً ضد أقليات. وإن شن الحكومة هجمات على مجتمعات تتصور أنها تدعم جماعات مسلحة - بسبب موقعها الجغرافي و/أو خلفيتها الدينية - واعتمادها على القوات العلوية والشيعية سواء تلك الموجودة ضمن صفوفها أو ضمن صفوف القوات الحليفة، قد أدكيا التوترات الطائفية.

١١٦ - وكانت توجد بالفعل، في الجمهورية العربية السورية قبل النزاع، سياسات تمييزية. فقد جُرد الأكراد، مثلاً، من الجنسية السورية في الستينات ومُنعوا من استخدام اللغة الكردية رسمياً، بين أمور أخرى. وكان أفراد الطائفة العلوية، التي تشكل أقلية، يشغلون عدداً من المناصب في الإدارة السياسية والعسكرية لا يتناسب مع حجمها. وكان الاعتقاد سائداً بين المتظاهرين، وفيما بعد، بين الجماعات المسلحة ومناصريها، بأن الحكومة مصممة على الاحتفاظ بالسلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية ضمن هذه الطائفة الصغيرة. وترسّخ هذا الاعتقاد بصورة أكبر باعتماد الحكومة على حزب الله والقوات الشيعية العراقية.

١١٧- والسنة، الذين يشكلون أكبر طائفة دينية بين السكان السوريين، هم الذين لحقت غالبية الإصابات في صفوف مدنيهم والذين يشكلون غالبية الأشخاص المحتجزين. وقد عمدت الحكومة، من خلال هجماتها غير الشرعية وأفعالها المؤدية إلى حالات اختفاء قسري، إلى استهداف المجتمعات التي تعتقد أنها تؤيد الجماعات المسلحة أو التي ليس لديها ولاء كاف للحكومة. وأثر هذا الأمر بصورة غير متناسبة على الأغلبية السنية، وبخاصة على سكان المناطق المتملمة. وعلى الرغم من أن هذا الاستهداف أقل وضوحاً من الاستهداف الذي تقوم به الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية، فإنه مفهوم بشكل واضح من جانب ضحاياه.

جيم - تدمير الشروط الأساسية للحياة

١١٨- ما زال المتحاربون في ريف دمشق وإدلب ودير الزور يستخدمون أسلوب الحصار. والضحايا الرئيسيون لهذا التكتيك الوحشي هم المدنيون ذوو الوضع المهش البالغ عددهم قرابة ٤٠٠.٠٠٠ والعالقون داخل مناطق مأهولة جداً بالسكان ينذر فيها الغذاء والماء والدواء والكهرباء. وبسبب التصاعد الملحوظ للأعمال القتالية في جميع أنحاء البلاد، هناك ٤,٥ ملايين من الرجال والنساء والأطفال السوريين المحصورين في مناطق لا يصل إليها بانتظام العاملون في المنظمات الإنسانية.

١١٩- وإزاء عدم وجود إجراءات للإجلاء الطبي الآمن، يعاني قرابة ٥ ملايين مدني من تدهور متواصل في الأوضاع المعيشية الأساسية. وتعاني المجتمعات المحاصرة والذي يصعب الوصول إليها في الجمهورية العربية السورية من ضعف القدرة على التكيف، ومن الصدمات النفسية الشديدة ومن سوء التغذية الحاد وفي حالات عديدة، من الوفيات التي كان يمكن تجنبها.

١٢٠- وفي بلدة مضايا الجبلية الواقعة في ريف دمشق، استخدمت القوات الحكومية التجويع كسلاح حرب. فقامت القوات الحكومية، مع حزب الله بتطويق مضايا في حزيران/يونيه ٢٠١٥ كجزء من هجوم عسكري ضد بلدة الزبداني المجاورة. وأحكمت القوات الحكومية الحصار على مضايا في أيلول/سبتمبر. وبعد فرض حصار كامل على الأغذية، أصبحت حالة المدنيين في مضايا والزبداني وبقين وغيرها من المناطق الواقعة حول دمشق تبعث بصورة متزايدة على اليأس.

١٢١- وقيدت الحكومة أيضاً تنقل المدنيين إلى خارج مضايا. فمُنع المدنيون من الوصول إلى وادي مضايا، حيث يمكن استخدام الأرض الزراعية لإنتاج المحاصيل. وبدلاً من ذلك، زُرعت المناطق المحيطة بمضايا بألغام مضادة للأفراد، تسبب بعضها في مقتل سكان خاطروا بالبحث عن غذاء.

١٢٢- وفي آذار/مارس ٢٠١٥، شددت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة حصارها حول الفوعة وكفريا وأصبحت البلدتان منذ ذلك الوقت دون كهرباء وماء. وعلى الرغم من أن الحكومة كانت تقوم من وقت إلى آخر بإسقاط معونة إلى هاتين المنطقتين، لا يزال هناك نقص شديد في الأغذية والماء والدواء.

١٢٣- وفي أيلول/سبتمبر، تم التوصل إلى هدنة بين الحكومة والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة فيما يتعلق بالوصول إلى الزبداني ومضايا، والفوعة وكفريا. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قام فريق مؤلف من موظفين تابعين للأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والهلل الأحمر السوري بتسليم شحنة من الأغذية والمواد الصحية إلى مضايا والفوعة وكفريا. واستهلكت الإمدادات في مضايا في غضون ٢٠ يوماً. وبحلول كانون الأول/ديسمبر، بات السكان يأكلون الحشائش وأوراق الشجر والقسط.

١٢٤- وأدى نقص الأغذية والماء والأدوية في مضايا إلى سوء تغذية يتراوح بين المتوسط والحاد وإلى وفيات في صفوف الفئات الضعيفة، بما فيها الأطفال وكبار السن. وهناك بيطري وفني تخدير يجريان جراحات توليد للنساء. ومع انعدام الكهرباء أو الوقود، يقوم السكان بحرق النفايات للطبخ.

١٢٥- ووسط الاستنكار الدولي، أتيحت لقوافل إضافية نظمتها الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والهلل الأحمر السوري إمكانية تقديم مساعدة إنسانية إلى مضايا وبقين والفوعة وكفريا في ١١ و ١٤ و ١٨ كانون الثاني/يناير.

١٢٦- ولا تزال القوات الحكومية تحاصر الغوطة الشرقية وأجزاء من ريف دمشق الجنوبي. وفي دوما، منع الجنود القائمون على نقاط التفتيش تسليم معونة إنسانية لإنقاذ الحياة. ويعتمد السكان على شبكة محكمة من الأنفاق لتهرب الأغذية والأدوية بينما يطلب الجنود رشوة للسماح بدخول أكثر السلع الأساسية ضرورة. وقطعت القوات الحكومية إمدادات الماء عن المدينة منذ سنتين ونصف السنة، بينما يواصل السكان حرق البلاستيك لتوليد الكهرباء. وتسبب النقص الكبير في الرعاية الطبية بسبب سنوات الحصار في عواقب قاتلة للأشخاص الذين أصيبوا في عمليات القصف الجوي الكثيفة في آب/أغسطس و أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ولم يُسمح بإجلاء الأفراد إلى مستشفيات موجودة في مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة.

١٢٧- وطوق تنظيم الدولة الإسلامية الأحياء التي تسيطر عليها الحكومة في مدينة دير الزور في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ولما كان التنظيم يواصل منع وصول أي مواد تجارية وإنسانية إلى المدينة، فإن المصدر الرئيسي للمعونة والإمدادات هو المطار الرئيسي الذي لا يزال يخضع لسيطرة الحكومة. ويواجه أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ فرد من السكان الذين يعيشون في مناطق ذات كثافة سكانية عالية في مدينة دير الزور ضيقاً متزايداً نظراً إلى عدم تمكن الحكومة من توفير ما يكفي من المعونة لسد رمق جميع السكان. وفي كانون الثاني/يناير، أعلنت حكومة الاتحاد الروسي أن قوتها الجوية أسقطت ٥٠ طناً من المواد الإغاثية من الجو داخل المدينة.

١٢٨- وإضافة إلى الحصار الذي يفرضه تنظيم الدولة الإسلامية، منعت القوات الحكومية السكان في مدينة دير الزور من السفر إلى خارج المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة. ففي أيلول/سبتمبر، بدأت القوات الحكومية تطلب من السكان تقديم طلبات مغادرة، وكانت لا توافق على هذه الطلبات إلا إذا تضمنت حالة طبية ضرورية. وكثيراً ما يدفع السكان رشوة

إلى الموظفين لتسهيل خروجهم. وحالما يدخلون منطقة يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، يتم إخضاعهم قسراً لدروس استتابة ("طلب التوبة"). ويواجه النساء اللواتي يسافرن وحدهن صعوبات هائلة نظراً إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية يمنع المرأة من السفر دون محرم.

١٢٩- إن استخدام التجويع كأسلوب حرب أمر محظور، لأنه يحرم المدنيين من الخروج بصورة آمنة من المناطق المحاصرة. ولا يزال يُنتهك، في جميع أرجاء البلاد، الحق في الغذاء المناسب والحق في الصحة والحق في الحياة، فضلاً عن الواجب الخاص في توفير الرعاية اللازمة لرفاه الأطفال. وإن مثل هذه الأفعال تنتهك حقوق الإنسان الأساسية والالتزامات المتعلقة بالقانون الإنساني.

دال- تفكيك الاقتصاد

١٣٠- أدى انعدام الأمن وفرض أنواع الحصار والعقوبات الاقتصادية واستمرار الحرب في جميع أنحاء البلاد منذ عام ٢٠١١ إلى الحد بشكل خطير من قدرة المدنيين السوريين على كسب الرزق. وإن استتالة هذه الحرب قد أحدثت موجة مدمرة من البطالة جعلت الكثيرين - ولا سيما أولئك المشردين داخلياً - يكافحون من أجل البقاء في أوضاع أليمة من الفقر.

١٣١- وأفضت سنوات من الأعمال القتالية إلى نشوء طائفة من الاقتصادات الموازية التي تقوم على الانتهازية والتي تشمل أعمال عنف وابتزاز وإنكاراً دنيماً لحقوق الإنسان الأساسية. ففي جميع المناطق المحاصرة، كان لارتفاع أسعار السلع الأساسية وفرض قيود على حرية التنقل بحيث يُمنع السكان من الذهاب إلى أماكن عملهم، تأثير مدمر على السكان المحاصرين.

١٣٢- وفي داريا، التي تخضع لحصار حكومي مستمر منذ ثلاث سنوات، تم استنزاف اقتصاد كان يقوم سابقاً على الزراعة وصنع المفروشات. وفي تدمر، البلدة التي تقع بجانبها آثار تدمر، كانت السياحة وبيع المصنوعات اليدوية يشكّلان النشاطين الرئيسيين المدربين للدخل. وأدت الحرب ووقوع تدمر في أيدي تنظيم الدولة الإسلامية في أيار/مايو ٢٠١٥ إلى انهيار اقتصاد المدينة. وإن قيام تنظيم الدولة فيما بعد بتدمير مواقع التراث العالمي يحد من الآفاق الاقتصادية للمنطقة. ووفقاً لروايات قدمها بعض السكان، التحق الشباب بتنظيم الدولة الإسلامية للحصول على دخل بالدرجة الأولى.

١٣٣- وفي مناطق أخرى خاضعة لتنظيم الدولة الإسلامية مثل الرقة، أجبر المجاهدون النساء على ترك وظائفهن، مما أثر تأثيراً شديداً عليهن وعلى أسرهن. وتحدثت نساء طبيبات وممرضات ومدرسات وموظفات عن الطريقة التي أرغمن بها على التوقف عن العمل من أجل اتباع التوجيهات الصارمة التي يصدرها تنظيم الدولة الإسلامية.

١٣٤- ويتباين الضرر الذي لحق بالبنية التحتية الصناعية والاقتصادية تبايناً واسعاً بين المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة وتلك الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة أو الجماعات الإرهابية. ومع امتداد النزاع إلى مدينة حلب، عانى المركز الصناعي والمالي الوطني

السابق أشد المعاناة. ولا يزال يعمل سوى عدد قليل، إن وجد، من معامل النسيج ومعامل تجهيز الأغذية التي كانت موجودة هناك. وتستفيد المناطق التي تسيطر عليها الحكومة على نطاق البلد من الأمن النسبي، وبالتالي، فإن الحالة الاقتصادية فيها كانت أقل تأثراً بوجه عام. وقد دمر الكثير من المؤسسات التجارية والمصانع في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، ويرجع ذلك، بدرجة كبيرة، إلى عمليات القصف الجوي الكثيفة والعشوائية التي قامت بها القوات الموالية للحكومة.

١٣٥- وعلى الرغم من أن بعض البنى التحتية الصناعية، بما في ذلك بعض المصانع في دمشق، لا تزال سليمة وتعمل، فإن الاقتصاد الدمشقي تدهور بسبب التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية. وعلى الرغم من أن السلع، بما فيها السلع الأساسية، والأدوية والملابس متوفرة للشراء، فإن الأسعار ارتفعت إلى درجة أصبحت معها في غير متناول الغالبية العظمى من سكان المدينة. وهناك مدن وبلدات وقرى أخرى لا تحصى على نطاق البلد قد عانت انهياراً ماثلاً في اقتصاداتها المحلية.

سادساً- الأسواق السرية

١٣٦- لما كان النفوذ في منطقة ما هو الذي يحدد الجهة التي تسيطر على الموارد الطبيعية فيها، فقد استفادت الأطراف المتحاربة - وكذلك المجتمعات المحلية والأفراد الانتهازيون - من عدم الاستقرار الناجم عن النزاع المستمر.

١٣٧- وعززت اتفاقات السيطرة على الموارد هيمنة تنظيم الدولة الإسلامية في دور الزور. وتمكن تنظيم الدولة الإسلامية، من خلال عقد الصفقات مع المجتمعات المحلية بشأن إدارة إنتاج النفط والغاز، من إقامة الولاءات وإرساء قوته وسلطته. وطرقت الجماعات الإرهابية عمليات النفط الخام في دير الزور عندما استولت على حقول النفط في عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من أن الإنتاج لا يصل إلى مستويات ما قبل الحرب وأن حقول النفط ومراكز التوزيع التي يسيطر عليها التنظيم قد تضررت من جراء الضربات الجوية التي قام بها التحالف الدولي والقوات الموالية للحكومة، فإن التنظيم لا يزال يستفيد من المبيعات إلى عملاء محليين يقومون بتكرير النفط وبيعه عبر خطوط الجبهة والحدود. وتشمل حقول النفط الرئيسية التي يسيطر عليها التنظيم حقلي العمر والتنك.

١٣٨- وطوال النزاع، قام أفراد، ينتمي بعضهم إلى فصائل محاربة، بنهب مواقع تراث ومواقع أثرية عالمية. وقام تنظيم الدولة الإسلامية، بصورة منهجية، بسرقة الممتلكات الثقافية والاتجار بها، ولديه في صفوفه اختصاصيون في تحديد هذه الممتلكات وتقييمها.

١٣٩- وفي الشهر الذي سبق استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية على تدمر، نقلت القوات الحكومية مئات القطع الأثرية القديمة إلى مواقع آمنة. وعلى الرغم من هذه الجهود، استمرت

عمليات النيش غير المشروعة للممتلكات الثقافية التي لا تقدر بثمن. وتم تهريب القطع الأثرية إلى الخارج وبيعها في السوق السوداء. ويفرض تنظيم الدولة الإسلامية كذلك ضريبة على المهريين الذين ينقلون القطع الأثرية عبر الإقليم الذي يسيطر عليه.

١٤٠ - إن سرقة الممتلكات ذات الأهمية العظيمة للتراث الثقافي ونهبها واستعمالها للمنفعة الذاتية وتخريبها أعمال محظورة بموجب القانون الإنساني الدولي العربي، وبموجب القانون السوري للآثار المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣. وقد أدان مجلس الأمن، في قراره ٢١٩٩ (٢٠١٥)، تدمير التراث الثقافي في العراق والجمهورية العربية السورية، سواء أكان عرضياً أم متعمداً. وأشار إلى عدم شرعية التجارة في الآثار وطالب بأن تتخذ جميع الدول الأعضاء الخطوات المناسبة لمنع التجارة في الممتلكات الثقافية العراقية والسورية، بوسائل منها حظر التجارة في مثل هذه المواد عبر الحدود.

١٤١ - وقد أقام تنظيم الدولة الإسلامية أسواقاً يقوم فيها المقاتلون ومناصروهم المدنيون ببيع النساء والبنات البيديات، وبعضهن لا يتجاوزن التاسعة من العمر. وتعامل النساء البيديات كالعبيد وتخضعن للاستعباد الجنسي. وتم توثيق وجود أسواق نخاسة بحكم الواقع في مدن في الرقة ودير الزور وحلب. وتنظّم، في جميع أنحاء الإقليم الذي يسيطر عليه تنظيم الدولة الإسلامية أسواق أصغر، فضلاً عن عدد هائل من عمليات البيع لأفراد. ويقوم بعض "الملاك" بكسب آلاف الدولارات ببيع النساء والبنات من جديد إلى أسرهن على الرغم من أن هذا العمل محظور من جانب تنظيم الدولة ويعاقب عليه بالإعدام.

١٤٢ - وتحتفظ الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، وجبهة النصرة، وتنظيم الدولة الإسلامية، برهائن لتقاضي فدية كمصدر للدخل. وتفرض بعض الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة ضرائب في المناطق التي تسيطر عليها.

١٤٣ - وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، نشأ سوق في سياق عمليات الاعتقال والاحتجاز والاختفاء التعسفية، فيطلب الموظفون الحكوميون رشوة من الأسر التي تلمس معلومات عن أقاربها، ومقابل الإفراج عنهم. ويتقاضى الموظفون أيضاً رشوة ليسمحوا للمدنيين بمغادرة المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة من مدينة دير الزور التي يحاصرها تنظيم الدولة الإسلامية.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

١٤٤ - إن أهوال الحرب قد عمّت كل مكان، وما برحت قائمة كل يوم: فقد أدى تدمير البلد وتدمير الأمة إلى تدمير حياة السكان.

١٤٥- ومنذ عام ٢٠١١ والوضع متردي، وقد تحوّل إلى نزاع بالغ التعقيد، يتميز بتكاثر الأطراف المسلحة، وتعدد الجبهات، وتفاقم المجتمع الدولي عن اتخاذ أي إجراء في الوقت المناسب لمعالجة هذا الوضع. وباتت الدولة السورية المحطمة على وشك الانهيار.

١٤٦- ويجب وقف شنّ هجمات عشوائية وغير متناسبة على السكان المدنيين. وتستخدم القوات الحكومية، والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، والمنظمات الإرهابية، أنواع الحصار وما تستتبعه من تجويع ومنع وصول المساعدة الإنسانية وغير ذلك من أشكال الحرمان، كأدوات حرب لإرغام الطرف الآخر على الاستسلام أو لانتزاع تنازلات سياسية. أم المدنيون، الذين يتحملون وطأة ذلك، فإنهم مجرد بيادق. وقد تفاقمت معاناتهم بسبب غياب الحماية المدنية.

١٤٧- ويستغل الانتهازيون والعناصر الإجرامية محنة الآخرين تحقيقاً لأغراضهم الخاصة. ومن بين أساليبهم الابتزاز بالأسعار وطلب الرشوة. وتمارس المنظمات الإرهابية، بصورة منهجية، التجارة غير المشروعة في النفط والآثار وتعتمد على أخذ الرهائن. وتشارك بعض الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة أيضاً في هذه السوق السرية إذا سئمت لها الفرصة ذلك.

١٤٨- إن الفضاء الإنساني يضيق يوماً بعد يوم. ولا تزال الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مستمرة بلا هوادة، وتزداد خطورة بسبب الإفلات الواضح من العقاب. ولم تلق أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (انظر المرفق السادس) حتى الآن الاهتمام وما زالت غير منقّدة. وتستمر القوات الحكومية وتنظيم الدولة الإسلامية في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وتتفشى جرائم الحرب.

١٤٩- إن توجيه نداء من أجل السلام أمر مُلح للغاية. والخطوات المتدرجة التي أعلنتها بيانات فيينا بناءً على بيان جنيف لعام ٢٠١٢ والتي أيدها مجلس الأمن في قراره ٢٢٥٤ (٢٠١٥) تولّد زخماً يجب تعزيزه لضمان عملية شاملة للجميع ويقودها السوريون من أجل إنهاء النزاع المسلح والانتقال نحو السلام. وإن إمكانية تقرير وقف لإطلاق النار على المستوى الوطني، يُستكمل بوقف إطلاق النار على المستوى المحلي، جديرة بأن يتم تقصّيها.

١٥٠- ويتصف ضمان وصول المساعدة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بأقصى درجة من الأهمية. وتتحمّل الأطراف الفاعلة المحلية والدولية، مع مناصريها، مسؤولية مشتركة في جعل هذه العملية تؤتي ثمارها، مع القيام، في الآن ذاته، بمنع انتشار الإرهاب والعنف المتطرف في المنطقة.

١٥١- ويجب دعم الفضاءات الإنسانية وتعزيزها. ويشمل ذلك عمل المؤسسات الإنسانية ومرافقها والعاملين لديها ولكنه يشمل أيضاً الرعاية والمواساة اللتين يوفرهما المدنيون السوريون، بما في ذلك منظمات تطوعية مثل الخوذات البيضاء، لمجتمعاتهم المحلية.

١٥٢- وتؤدي المرأة دوراً لا غنى عنه في حماية أسرتها ومجتمعها، وهو دور غير مرئي غالباً بالنسبة إلى العالم الخارجي، إلا أنه دور محمود لما توفره المرأة، بغيرية، من إنسانية وعزاء للآخرين. وبوصف المرأة صوتاً قوياً يدعو إلى حل النزاع، فإنه ينبغي تمكينها من المشاركة مشاركة تامة في المفاوضات السياسية الراهنة والمقبلة.

باء- التوصيات

١٥٣- قدمت لجنة التحقيق، منذ إنشائها في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١١، ١١ تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان، وفقاً للولايات الست التي أسندت إليها. واختتمت اللجنة كل تقرير بتوصيات محددة الهدف موجهة إلى مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما فيها جميع أطراف النزاع المسلح، والدول الأعضاء المعنية، والمجتمع الدولي ككل، والآليات السياسية ذات النفوذ، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان.

١٥٤- ولما كانت تقارير اللجنة تتناول على وجه التحديد الفترة التي تشملها هذه التقارير، فقد بدأت اللجنة ممارسة تمثيل في تكرار التوصيات التي قدمتها في تقاريرها السابقة كوسيلة للفت الانتباه بصورة مستمرة إلى عدد كبير من التوصيات التي قدمت في وقت سابق من النزاع المسلح والتي لا تزال بالغة الأهمية وغير منفذة. ومرة أخرى، تكرر اللجنة التوصيات التي قدمتها في تقاريرها السابقة ووجهتها إلى جميع أطراف النزاع.

١٥٥- وتوصي اللجنة بأن تنقيد جميع الأطراف بصورة فعلية وشاملة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبوجه خاص بما يلي:

(أ) أن تميز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية، وأن تمتنع عن شن جميع الهجمات العشوائية وغير المتناسبة؛

(ب) أن تنهي جميع أنواع الحصار وما يتصل به من تجويع وأفعال حرمان، وأن تضمن وصول المعونة الإنسانية، بما في ذلك الأغذية والماء والرعاية الطبية، دون عوائق؛

(ج) أن تحظر وتمنع التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك العنف الجنسي؛

(د) أن تحظر فعلياً تجنيد واستخدام الأطفال في الأعمال القتالية؛

(هـ) أن تحمي العاملين في المجال الإنساني والمرافق الإنسانية، بما في ذلك العاملون الطبيون والمستشفيات ووسائل النقل الطبي؛

(و) أن تساعد وتحمي المجموعة الكاملة من الأشخاص المشردين، مع إيلاء الاعتبار الواجب للسن والعمر؛

(ز) أن تحمي نسيج المجتمع بطوائفه الدينية والملتزمة إثنياً، وأن تضمن الحيز اللازم لمجموعة متنوعة من المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين والأكاديميين وللمجتمع المدني؛

(ح) أن تحظر الأسلحة غير الشرعية وتمنع استخدامها؛

(ط) أن تمتنع عن مهاجمة المواقع الثقافية وأن تساعد على الحفاظ على هذه المواقع وأن تحظر التجارة والاتجار في الأعيان الثقافية؛

(ي) أن تتعاون تعاوناً فعالاً ضد المنظمات الإرهابية التي أورد مجلس الأمن قائمة بها في قراراته.

١٥٦- وتوصي اللجنة بأن تقوم حكومة الجمهورية العربية السورية بما يلي:

(أ) أن تتقيد تقيداً تاماً بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبقرارات مجلس الأمن، مع إعطاء أمر واضح لجميع مسؤوليها وقواتها بالتقيد بها؛

(ب) أن تكف عن شن هجمات عشوائية وغير متناسبة على مناطق مأهولة بالمدنيين؛

(ج) أن تكفل إيصال المعونة الإنسانية إلى المجتمعات المحاصرة التي يصعب الوصول إليها مع تيسير ذلك عبر الحدود وعبر الجبهات، امتثالاً لأحكام قرارات مجلس الأمن؛

(د) أن تسمح للجنة بالوصول إلى البلد.

١٥٧- وتوصي اللجنة بأن تتبرأ الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة من العناصر المتطرفة وأن تمارس نفوذها على نحو فعال لغرض الامتثال للقانون الدولي.

١٥٨- وتوصي اللجنة الدول التي لديها تأثير على الأطراف المتحاربة، ولا سيما الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بالعمل معاً للضغط على الأطراف لإنهاء العنف ودعم إجراء مفاوضات شاملة للجميع لبدء عملية انتقالية سياسية مستدامة في البلد.

١٥٩- وتوصي اللجنة جميع أعضاء المجتمع الدولي بما يلي:

- (أ) كبح انتشار الأسلحة ووقف إمداد الأطراف المتحاربة بها، ومعالجة مصادرها؛
- (ب) تعزيز وتوسيع نطاق التمويل وغيره من أشكال الدعم المقدمة للعمليات الإنسانية؛
- (ج) حماية حقوق الإنسان للأشخاص كافة، بمن فيهم المهاجرون، والأشخاص المشردون داخلياً، وملتمسو اللجوء واللاجئون، والوفاء بالتزاماتهم بمقتضى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، وغيرها من الصكوك ذات الصلة؛
- (د) ضمان حيز حماية لطالبي اللجوء واللاجئين، والتقييد بمبدأ عدم الإبعاد القسري، مع إبداء التضامن الدولي الفعال وتقاسم المسؤولية؛
- (هـ) إيجاد المزيد من السبل القانونية لتحقيق الأمان للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية، وتشمل هذه السبل توسيع برامج إعادة التوطين، وقبول الحالات الإنسانية واتباع سياسات مرنة بشأن منح التأشيرات ولم شمل الأسر والبرامج الأكاديمية ومخططات الرعاية؛
- (و) التشديد على ضرورة المساءلة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة ودعم العمليات الفعالة والممكنة في هذا الشأن؛
- (ز) ضمان أن تراعي تدابير بناء الثقة المتوخاة خلال العملية السياسية احتياجات وشواغل المجتمعات المحاصرة في جميع أرجاء الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك الإفراج عن السجناء السياسيين وعن المدنيين المحتجزين بصورة تعسفية، واقتفاء آثار المفقودين وضحايا الاختفاء القسري، ومراقبة أماكن الاحتجاز في المستقبل.
- ١٦٠- وتوصي اللجنة بأن يدعم مجلس حقوق الإنسان توصياتها، بتدابير منها إحالة هذا التقرير إلى الأمين العام لتوجيه نظر مجلس الأمن إليه كي يتسنى اتخاذ الإجراءات المناسبة، وتقديمه من خلال عملية رسمية لتقديم التقارير إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن.
- ١٦١- وتوصي اللجنة مجلس الأمن بما يلي:
- (أ) تأييد توصياتها؛
- (ب) جعل الإحاطات الإعلامية المنتظمة التي تقدمها لجنة التحقيق جزءاً من جدول الأعمال الرسمي لمجلس الأمن؛

(ج) تضمين قرارات مجلس الأمن المقبلة آليات تنفيذ من أجل رصد تنفيذ طلبات المجلس؛

(د) اتخاذ الإجراءات المناسبة بإحالة الوضع إلى القضاء، وربما إلى المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة مخصصة، علماً أن مجلس الأمن هو وحده المختص، في حالة الجمهورية العربية السورية بإحالة الوضع إلى القضاء؛

(هـ) ضمان التزام الجهات المعنية وأصحاب المصلحة التزاماً فورياً بإرساء عملية سلام شاملة تستجيب على نحو كامل لتطلعات الشعب السوري.

Annex I

Correspondence with the Government of the Syrian Arab Republic

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT



UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
Tel: 41-22-9179110, Fax: 41-22-9179007

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic established pursuant to
United Nations Human Rights Council Resolutions S-17/1, 19/22, 21/26, 22/24, 25/23 and 28/20

15 January 2016

Excellency,

On behalf of the Independent International Commission of Inquiry on the Syria Arab Republic and in accordance with Human Rights Council resolution 28/20 of 27 March 2015, I am writing to request a visit by the Commission to the Syrian Arab Republic. We make this request in the same spirit of cooperation that we hope is developing to find a political resolution to the armed conflict and to fight the spread of terrorist organisations in the country.

My fellow commissioners and I have been greatly encouraged by recent progress towards a possible renewal of political dialogue. Such efforts to foster a solution through political negotiation are essential as we have repeatedly noted that there can be no military solution to the conflict. At the same time, we also have welcomed international consensus concerning the imperative to fight terrorist organisations operating with impunity inside the Syrian Arab Republic, especially the so-called "ISIS" (or *Da'esh*) and Jabhat Al Nusra.

As you may know, our Commission has consistently reported on the horrific violations of international law committed by such terrorist groups. Our findings have emphasized the criminal responsibility of the leadership and fighters of the so-called ISIS for war crimes and crimes against humanity committed during their seizure of territory in the Syrian Arab Republic.

In this context, we respectfully seek your assistance in the fulfilment of our mandate and request your Government's kind assistance in facilitating our access to the Syrian Arab Republic and helping us to contact civilian victims of terrorist groups or their families. Meetings with relevant government officials would also be most welcome.

We wish to reassure you of our commitment to full engagement with your Excellency's Government and our intention to reflect in our reports the perspective of all parties in the context of the current crisis. Specifically, we would be highly grateful if a visit could be arranged for us at the earliest convenience of your Government.

Again, on behalf of the Commission of Inquiry, I would like to avail myself of this opportunity to extend to you assurances of my highest consideration.

Sincerely,

Paulo Pinheiro
Chair, Independent International
Commission of Inquiry on the Syrian
Arab Republic

His Excellency Mr. Hussam Edin Aala
Permanent Representative
Permanent Mission of the
Syrian Arab Republic to the
United Nations Office at Geneva

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT



UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
Tel: 41-22-9179110, Fax: 41-22-9179007

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic established pursuant to
United Nations Human Rights Council Resolutions S-17/1, 19/22, 21/26, 22/24, 25/23, and 28/20

The Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, and has the honour to refer to Human Rights Council resolution S-17/1 establishing the Commission "to investigate all alleged violations of international human rights law." It also refers to resolution A/HRC/28/20 adopted by the Human Rights Council on 27 March 2015 extending the mandate of the Commission until March 2016.

The Commission would like to request access for members of its secretariat team to localities in the northeastern governorates of the Syrian Arab Republic, particularly the towns of Ain Al Arab, Tal Abyad, Qamishli and Al Hassakeh. Commission staff would like to speak to Syrian victims of crimes committed by the terrorist group, the so-called ISIS.

As you may know, the Commission has consistently reported on the horrific violations of international law committed by such terrorist groups. Its findings have emphasized the criminal responsibility of the leadership and fighters of the so-called ISIS for war crimes and crimes against humanity committed during their seizure of territory in the Syrian Arab Republic. Investigations into crimes committed in northeastern governorates would be greatly furthered by facilitating our access to these areas.

In this context, we respectfully request your Government's kind assistance in facilitating this requested visit. For purposes of clarifying details in relation to this request please contact Mr. James Rodehaver, the Coordinator of the Commission's Secretariat.

The Commission avails itself of this opportunity to renew to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic the assurances of its highest consideration.

26 January 2016



Annex II

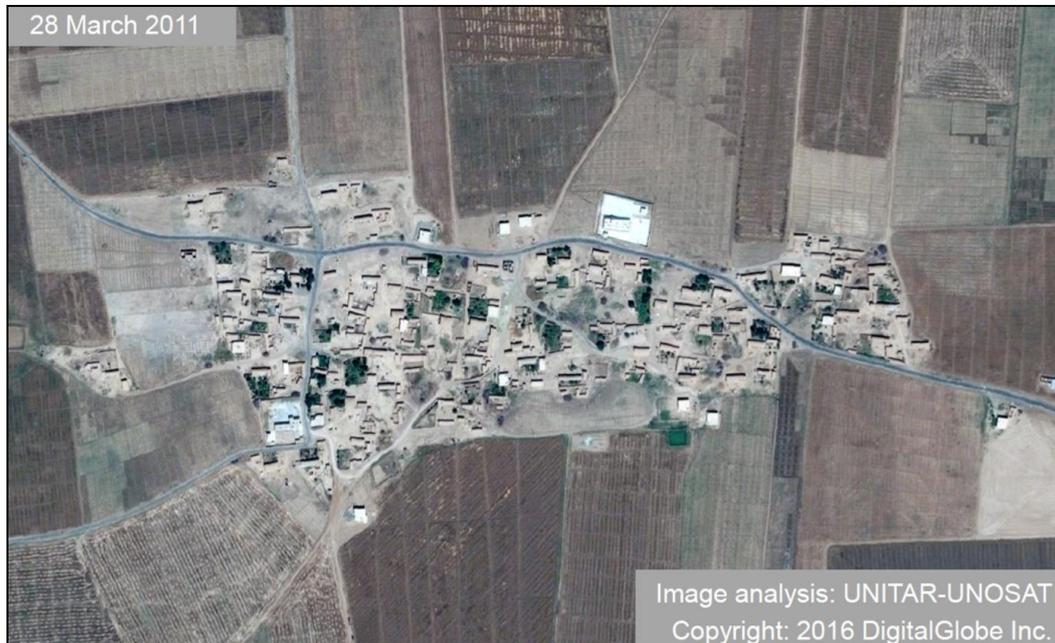
Damage assessment of Omar Ibn al-Khattab mosque, Jisr al-Shugur (Idlib)



UNOSAT analysed imagery acquired on 13 November 2015 and 15 April 2014 to detect possible damage to the Omar Ibn al-Khattab mosque in Jisr al-Shugur, Idlib. Using satellite imagery based change detection analysis, UNOSAT identified possible severe damage to the main mosque building and probable damage to the mosque minaret.

Annex III

Damage assessment of Husseiniya (Hasakah)



UNOSAT analysed imagery acquired on 28 March 2011 and 13 June 2015 to detect changes in Al Husseiniyah village in Tel Hamis countryside, Hasakah. UNOSAT identified that a majority of the previously visible buildings had been destroyed or razed. A total of 319 buildings were destroyed or razed.

Annex IV

Damage assessment of Al-Eis field hospital (Aleppo)



UNOSAT analysed imagery acquired on 22 November 2015 and 22 October 2014 to detect changes at the Makeshift Hospital in Jabal al-Eis, Syria. Using satellite imagery based change detection analysis, UNOSAT assess the building as being moderately damaged.

Annex V

Damage assessment of Palmyra ruins (Homs)



Annex VI

Security Council resolutions on the Syrian Arab Republic

Resolution	Date of adoption	Theme
2042 (2012)	14 April 2012	Authorizes an advanced team to monitor ceasefire implementation in the Syrian Arab Republic
2043 (2012)	21 April 2012	Establishes the United Nations Supervision Mission in the Syrian Arab Republic (UNSMIS)
2059 (2012)	20 July 2012	Renews the mandate of the United Nations Supervision Mission in the Syrian Arab Republic (UNSMIS) for 30 days
2118 (2013)	27 September 2013	Establishes the framework for the elimination of Syrian chemical weapons
2139 (2014)	22 February 2014	Urges access to humanitarian aid and calls parties to facilitate delivery of aid and lifting of sieges in populated areas
2165 (2014)	14 July 2014	Authorizes, for 180 days, cross-border relief delivery and the expeditious deployment of a monitoring mechanism to ensure compliance
2170 (2014)	15 August 2014	Condemns widespread human rights violations by extremist groups in Iraq and the Syrian Arab Republic
2178 (2014)	24 September 2014	Condemns violent extremism and underlines the role of states in preventing travel and funding to terrorist fighters
2199 (2015)	12 February 2015	Condemns trade with groups associated with Al-Qaida
2209 (2015)	6 March 2015	Condemns use of chemical weapons (chlorine) in the Syrian Arab Republic
2235 (2015)	7 August 2015	Establishes a mechanism to identify perpetrators using chemical weapons in the Syrian Arab Republic
2249 (2015)	20 November 2015	Condemns ISIS terrorist attacks and requires member states to take all necessary measures to prevent terrorist acts on ISIS-controlled territory
2253 (2015)	17 December 2015	Expands sanctions framework to include Islamic State in Iraq and Levant, including suppressing financing to this group
2254 (2015)	18 December 2015	Endorses a road map for peace in the Syrian Arab Republic
2258 (2015)	22 December 2015	Renews authorization for passage of humanitarian aid until January 2017

Annex VII

Map of the Syrian Arab Republic

